التّعليم
في أثناء جائحة كوفيد - 19
وما بعدها[1]

الأمم المتحدة

1 الأُمم المُتّحدة، موجز سياساتيّ، تقرير آب/أغسطس 2020.

موجـز تنفيـذيّ

أوجـدت جائحـة كوفيـد ـ 19 أكبـر انقطـاع في نُظُـم التّعليـم في التّاريـخ، وهـو مـا تضـرَّر منـه نحـو 1.6 بليـون مـن طالبـي العلـم فـي أكثـر مـن 190 بلـدًا وفـي جميـع القـارّات. وأثّـرت عمليّـات إغـلاق المـدارس وغيرهـا مـن أماكـن التّعلُّـم على 94 في المئة من الطلّاب في العالـم، وهـي نسـبة ترتفـع لتصـل إلى 99 فـي المئـة فـي البلـدان المنخفضـة الدّخـل والبلـدان المُتوسّـطة الدّخـل مـن الشّـريحة الدُّنْيـا.

تُفاقِـم الأزمـة الفـوارق التّعليميّـة القائمـة أصـلًا عـن طريـق الحـدّ مـن فـرص الكثيـر من الأطفـال والشّـباب والبالغين المنتميـن إلـى أشـدّ الفئـات ضعفًـا ـ أولئـك الّذيـن يعيشـون فـي مناطـق فقيـرة، أو ريفيّـة والفتيـات واللّاجئـات والأشـخاص ذوو الإعاقـة والمُشـرّدون قسـرًا ـ فـي مواصلـة تعلُّمهـم. وهنـاك خـوف مـن أن تمتـدّ الخسـائر في التّعلُّـم إلـى مـا يتجـاوز هـذا الجيـل وتمحـو عقـودًا مـن التّقـدّم في مجـالات ليـس أقلهـا دعـم فـرص الفتيـات والشّـابات فـي الالتحـاق بالتّعليـم والبقـاء فيـه.

وقـد يتسـرّب مـن التعليـم نحـو 23.8 مليـون طفـلٍ وشـاب آخريـن (مـن مرحلـة مـا قبـل التّعليـم الابتدائـيّ إلـى التّعليـم العالي)، أو قـد لا يتمكّنـون مـن الالتحـاق بالمـدارس في العـام المقبـل؛ بسـبب التّداعيـات الاقتصاديّـة للجائحـة وحدهـا.

وبالمثـل، كان للانقطـاع فـي التّعليـم وسـيظل لـه آثـارٌ كبيـرة تتجـاوز التعليـم. ويـؤدّي إغـلاق مُؤسّسـات التّعليـم إلـى عرقلـة تقديـم خدمـات أساسـيّة للأطفـال والمجتمعـات المحلّيّـة، بمـا فـي ذلـك القـدرة علـى الحصـول علـى الغـذاء، ويؤثّـر علـى قـدرة الكثيـر مـن أوليـاء الأمـور على العمـل، ويزيـد مـن مخاطـر العنـف ضـدّ النّسـاء والفتيـات.

مـع زيـادة الضّغـوط الماليّـة وتعـرُّض المسـاعدة الإنمائيّـة للضّغـوط، يمكـن أيضًـا أن يواجـه تمويـل التّعليـم تحدّيات كبـرى تـؤدّي إلـى تفاقـم الفجـوات الهائلـة فـي التمويـل المرصـود للتّعليـم قبـل جائحـة كوفيـد ـ 19. وبالنّسـبة إلى البلـدان المنخفضـة الدّخْـل، والبلـدان المُتوسّـطة الدَّخْـل مـن الشَّـريحة الدُّنْيَـا،

على سبيل المثال، بلغت تلك الفجوة مبلغًا مُذهلًا قدره 148 بليون دولار سنويًّا، وقد ترتفع الآن بما يصل إلى الثّلث.

من جهة أخرى، حفّزت الأزمة الابتكار داخل قطاع التّعليم. وقد رأينا مناهج مبتكرة دعمًا لاستمراريّة التّعليم والتّدريب: من الإذاعة والتلفزيون إلى الحزم التّعليميّة المنزليّة. وجرى تطوير الحلول القائمة على التّعلُّم مِنْ بُعْد بفضل الاستجابات السّريعة من قِبَل الحكومات والشّركاء في جميع أنحاء العالم دعمًا لاستمراريّة التّعليم، بما في ذلك التّحالف العالميّ للتّعليم الّذي دعت إليه اليونسكو. وقد جرى تذكيرنا أيضًا بما للمُعلّمين من دور رئيسٍ وبأنّ هناك واجبًا متواصلًا يقع على عاتق الحكومات والشّركاء الرّئيسيّين الآخرين لرعاية العاملين في مجال التّعليم.

إلّا أنّ تلك التّغييرات سلّطت الضّوء على المستقبل الواعد للتّعلُّم، ومعه التّغيّرات المُتسارعة في أنماط توفير التّعليم الجيّد، لا يمكن فصله عن ضرورة عدم ترك أحد خلف الرّكب. ويصحّ ذلك على الأطفال والشباب المُتضرّرين من غياب الموارد، أو البيئة المُؤاتية للحصول على التّعلُّم.

ويصحّ على مهنة التّدريس وعلى حاجة مُمارسيها إلى تدريب أفضلٍ على الطُّرُق الجديدة لتوفير التّعليم وإلى تلقّي الدَّعْم. وأخيرًا وليس آخرًا، يصحّ ذلك على مجتمع التّعليم ككلّ، الّذي يشمل المجتمعات المحلّيّة، والّذي تتوقّف عليه استمراريّة التّعليم في أثناء الأزمة والذي يضطلع بدور رئيسٍ في إعادة البناء على نحوٍ أفضلَ.

ليست هناك دلائل على قُرب انتهاء أزمة جائحة كوفيد ـ 19 والانقطاع غير المسبوق في التّعليم. ولم يعلن بعد ما يصل إلى 100 بلد عن تاريخ إعادة المدارس فتح أبوابها، وتواجه الحكومات والنّقابات وأولياء الأمور والأطفال في جميع أنحاء العالم معضلة كيفيّة التّعامل مع المرحلة المُقبلة وتوقيتها. وقد بدأت بعض البلدان تُخطّط لإعادة فتح المدارس على الصّعيد الوطنيّ، سواء على أساس الصّفّ الدّراسيّ مع إيلاء الأولويّة للصّفوف المُؤهّلة لاجتياز الامتحانات المرحليّة، أو من خلال فتح أبواب المدارس محليًّا في المناطق الّتي تشهد حالات أقل للإصابة بالفيروس. غير أنّه في ضوء استمرار استشراء الفيروس، فإنّ غالبيّة البلدان المشمولة

بالاستقصاء في أيار / مايو ـ حزيران / يونيو 2020م لم تكن قد أقرّت بعد في تاريخ إعادة فتح المدارس. ولتلك القرارات تبعات اجتماعيّة واقتصاديّة هائلة، وسوف تكون لها آثار دائمة على المُعلّمين، والأطفال، والشّباب، وأولياء الأمور ـ لا سيّما من النّساء ـ بل وعلى المجتمعات ككلّ.

التّوصيات:

إذا ما أُريد تجنّب أن تصبح أزمة التّعلُّم كارثة تمسّ جيلًا كاملًا، فإنّ الأمر يتطلّب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب الجميع.

التّعليم ليس فقط حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان. إنّه حقّ تمكينيّ له تأثير مباشر على تحقيق جميع حقوق الإنسان الأخرى. والتّعليم منفعة مشتركة عالميّة، ومحرّك رئيسٌ للتّقدّم على صعيد أهداف التّنمية المستدامة الـ 17 جميعها بكونه الأساس الّذي ترتكز عليه المجتمعات السّلميّة العادلة والقائمة على المساواة والشاملة للجميع. وحينما تنهار نُظُم التّعليم، لا يصبح بالإمكان الإبقاء على السّلام، وعلى مجتمعات مزدهرة ومنتجة.

من أجل التّخفيف من حدّة الآثار المُدمّرة المحتملة لجائحة كوفيد ـ 19، تُشجَّع الحكومات والجهات صاحبة المصلحة على اتّخاذ الإجراءات الآتية على مستوى السّياسات:

- **كبح انتقال الفيروس والتّخطيط المُتأنّي لإعادة فتح أبواب المدارس:** تتمثّل الخطوة المفردة الأهمّ الّتي يمكن للبلدان اتّخاذها للتّعجيل بإعادة فتح أبواب المدارس والمؤسّسات التّعليميّة في كبح انتقال الفيروس بغرض السّيْطرة على تفشّيه على الصّعيد الوطنيّ، أو المحلّيّ. ومتى فعلت البلدان ذلك، مهمّ للتّعامل مع التّحدّي المُعقّد المُتمثّل في إعادة فتح المدارس، ويتمّ الاسترشاد بالمعايير الآتية: ضمان سلامة الجميع، والتّخطيط لإعادة الفتح على نحوٍ شامل للجميع، والإنصات إلى أصوات جميع المعنيّين، والتّنسيق مع الجهات الفاعلة الرّئيسة، بما في ذلك الدّوائر الصّحّيّة[1].

- **حماية تمويل التّعليم والتّنسيق من أجل التّأثير:** دفعت الجائحة العالم نحو كسادٍ عالميّ هو الأعمق في

1- تتوافر توجيهات في ذلك الشّأن من الأُمَم المُتّحدة ومن شركاء آخرين في مجال التّعليم.

الذّاكرة الحيّة، وسوف تكون له آثار دائمة على الاقتصادات والماليّات العامّة. ويتعيّن على السُّلطات الوطنيّة والمجتمع الدّوليّ حماية تمويل التّعليم من خلال السُّبُل الآتية: تعزيز تعبئة الإيرادات المحلّيّة، والحفاظ على حصّة الإنفاق على التّعليم كأولويّة قصوى، ومعالجة أوجه عدم الكفاءة في الإنفاق على التّعليم؛ وتعزيز التّنسيق الدّوليّ للتّصدّي لأزمة الدّيون؛ وحماية المساعدة الإنمائيّة الرّسميّة المُوجّهة إلى التّعليم.

• **بناء نُظُم تعليم قادرة على التّكيّف من أجل التّنمية المنصفة والمُستدامة:** تعزيز قدرة نُظُم التّعليم على التّكيّف يُمكن البلدان من الاستجابة إلى التّحدّيات المباشرة لإعادة فتح أبواب المدارس على نحوٍ آمن، ويجعلها في وضع يُتيح لها التّعامل على نحوٍ أفضل مع أزمات المستقبل. وفي هذا الصدد، قد تنظر الحكومات إلى ما يلي: التّركيز على الإنصاف وشمول الجميع؛ وتقوية القدرات في مجال إدارة المخاطر على جميع مستويات نظام التّعليم؛ وكفالة القيادة والتّنسيق القويّين؛ وتعزيز آليات التّشاور والتّواصل.

• **إعادة تخيُّل التّعليم وتعجيل التّغيير في التّدريس والتّعلُّم:** تذكرنا الجهود الهائلة المبذولة في وقتٍ قصيرٍ للتّصدّي للصّدمات الّتي تعرّضت لها نُظُم التّعليم بأن التّغيير ممكن. وينبغي لنا اغتنام الفرصة لإيجاد سُبُل جديدة لمعالجة أزمة التّعلُّم، وطرح مجموعة من الحلول الّتي كانت تُعدّ صعبة، أو مستحيلة التّنفيذ في السّابق.

يُمكن أن تكون نقاط الانطلاق التالية في طليعة جهودنا: التّركيز على معالجة الخسائر في مجال التّعلُّم، والحيلولة دون التّسرّب من التّعليم، لا سيّما بين الفئات المُهمّشة؛ وإتاحة برامج توفير المهارات اللّازمة للتّأهيل للحصول على العمل ودعمها ودعم مهنة التّدريس، واستعداد المُعلّمين؛ وتوسيع تعريف الحقّ في التّعليم ليشمل الموصولية؛ وإزالة الحواجز أمام الموصولية؛ وتعزيز البيانات عن التعلُّم ورَصْد التعلُّم؛ وتقوية التّرابط والمرونة عبر جميع مستويات التّعليم وأدواره.

أوّلًا - صدمات الجائحة وهزّاتها اللّاحقة

عالم التّعليم قبل جائحة كوفيد ـ 19:

قبل الجائحة، كان العالم يُعاني بالفعل من تحدّيات هائلة في الوفاء بوعد إتاحة التّعليم بوصفه حقًّا أساسيًّا من حقوق الإنسان. وعلى الرّغم من التّعميم شبه الكامل للالتحاق بالتّعليم في الصفوف المبكرة في أغلب البلدان، فقد كان هناك عدد هائل من الأطفال ـ أكثر من 250 مليون طفل ـ خارج المدارس[1]، ونحو 800 مليون بالغ أُمّيّ[2].

علاوةً على ذلك، فإنّ التّعلُّم لم يكن مضمونًا على الإطلاق، حتّى لأولئك المُلتحقين بالمدارس. ويُقدَّر أنّ قرابة 387 مليون طفل، أو 56 في المئة ممّن هم في سنّ المدرسة الابتدائيّة على مستوى العالم، يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسيّة[3].

من وجهة النّظر التّمويليّة، كان التّحدّي مُخيفًا بالفعل قبل جائحة كوفيد ـ 19. فتقديرات أوائل العام 2020م المُتعلّقة بالفجوة في التّمويل اللّازم لتحقيق الهدف 4 من أهداف التّنمية المستدامة ـ التعليم الجيّد ـ في البلدان المنخفضة الدَّخْل والبلدان المُتوسّطة الدَّخْل من الشَّريحة الدُّنْيا كانت تشير إلى مبلغ هائل قدره 148 بليون دولار سنويًّا[4]. ويُقَدَّر أنّ أزمة جائحة كوفيد ـ 19 سوف تزيد من فجوة التّمويل تلك بما يصل إلى الثّلث[5].

1- 258 مليونا في العام 2018م ، انظر: UNESCO Institute for statistics (UIS), Out of school Children and youth - ، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://uis.unesco.org/en/topic/out-school-children-and-youth.

2- 773 مليونًا وفقًا لأحدث بيانات معهد اليونسكو للإحصاء: http://uis.unesco.org/en/topic/literacy.

3- UIS 2017 Fact sheet، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs46-more-than-half-children-not-learning-en-2017.pdf.

4- UNESCO (forthcoming): "The impact of covid - 19 on the cost of achieving SDG 4", GEM Report policy paper 42.

5- المرجع نفسه.

إغلاق المدارس وانقطاع التّعليم:

تسبّبت جائحة كوفيد ـ 19 في أكبر انقطاع للتّعليم في التاريخ، حيث كان لها حتى الآن بالفعل تأثير شبه شامل على طالبي العلم والمُعلّمين حول العالم، من مرحلة ما قبل التّعليم الابتدائيّ إلى المدارس الثّانويّة، ومُؤسّسات التّعليم والتّدريب التّقنيّ والمهنيّ، والجامعات، وتعلُّم الكبار، ومنشآت تنمية المهارات. وبحلول منتصف نيسان / أبريل 2020م، كان 94 في المئة من طالبي العلم على مستوى العالم قد تأثّروا بالجائحة؛ ما يُمثّل 1.58 بليون من الأطفال والشّباب، من مرحلة ما قبل التّعليم الابتدائيّ إلى التّعليم العالي، في 200 بلد.

تختلف القدرة على الاستجابة لإغلاق المدارس اختلافًا كبيرًا حسب مستوى التّنمية: فعلى سبيل المثال، كان 86 في المئة من الأطفال في التّعليم الابتدائيّ خارج المدارس من النّاحية الفعليّة خلال الربع الثّاني من العام 2020م في البلدان الّتي توجد بها مستويات مُتدنّية للتنمية البشريّة مقابل 20 في المئة فقط في البلدان الّتي توجد بها مستويات عالية جدًّا للتنمية البشريّة[1].

1- United Nations Development Programme (UNDP). COVID - 19 and human development: Assessing the crisis, envisioning the recovery. 2020. Human Development Perspectives, 2020, New York: UNDP, available at http://hdr.undp.org/en/hdp-covid.

الشكل ١: فجوة التمويل اللازم لتحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة قبل كوفيد - ١٩ (بملايين الدولارات)

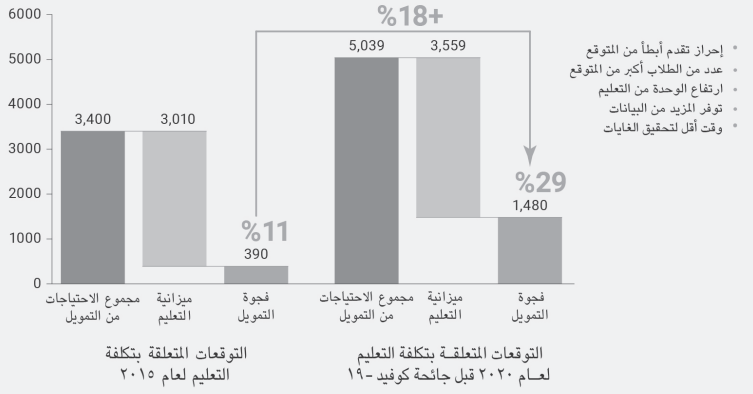

المصدر: التقريـر العالمي لرصد التعليم الصادر عن اليونسـكو (٢٠٢٠). الحقائـق الجديدة المتعلقة بالتعليم المتأثرة بتوقعـات تكاليف جائحة كوفيد - ١٩

الشكل ٢: عدد الأطفال المتأثرين بإغلاق المدارس على الصعيد العالمي

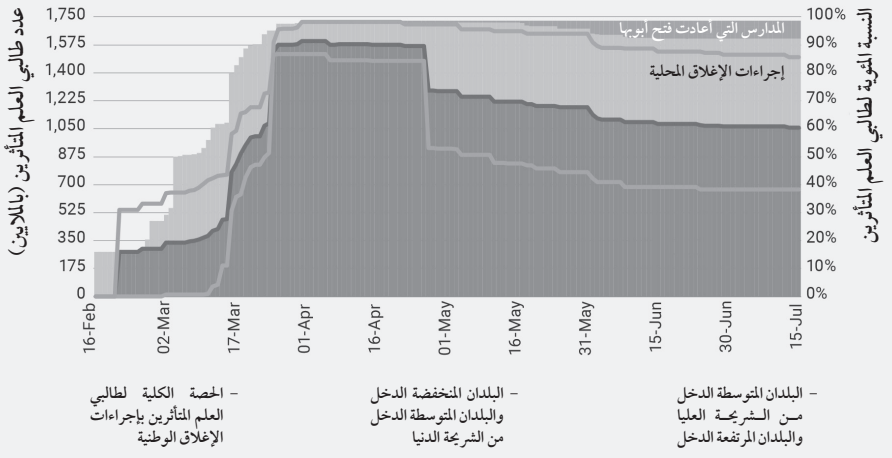

في أفريقيا، ولا سيّما في منطقة السّاحل، جاءت حالات إغلاق المدارس على الصّعيد الوطنيّ؛ بسبب جائحة كوفيد ـ 19 في وقتٍ كان فيه عددٌ كبيرٌ جدًّا من المدارس مُغلقًا بالفعل لأشهر عدّة؛ بسبب انعدام الأمن البالغ، أو الإضرابات، أو المخاطر المناخيّة. وتؤدّي جائحة كوفيد ـ 19 إلى تفاقم وضع التّعليم في أفريقيا جنوب الصّحراء الكبرى، حيث كان يعيش قبل الجائحة 47 في المئة من أطفال العالم الموجودين خارج المدارس البالغ عددهم 258 مليون طفلًا (30 في المئة منهم؛ بسبب النّزاعات وحالات الطّوارئ)[1]. في نُظُم التّعليم الأكثر هشاشة، سوف يكون لذلك الانقطاع في السّنة المدرسيّة تأثيرٌ سلبيٌّ غير مُناسبٍ على التّلاميذ الأكثر ضعفًا، الّذين يواجهون محدوديّة في الظّروف الّتي تكفل استمراريّة التّعلُّم في المنزل. ومن جرّاءِ وجودهم في المنزل سوف يزيد من تعقّد الوضع الاقتصاديّ لآبائهم وأُمّهاتهم الّذين يتعيّن عليهم إيجاد حلول لتوفير الرّعاية، أو لتعويض خسارة الوجبات الغذائيّة المدرسيّة. هناك قلق مُتزايدٌ من أنّه في حالة عدم تقديم الدّعْم المُلائم لأولئك الطّلّاب، فإنّهم قد لا يعودون إلى المدارس أبدًا[2]. ومن جرّاء ذلك سوف يزيد من مفاقمة التفاوتات القائمة بالفعل، وقد يعكس مسار التّقدّم المحرز بشأن الهدف 4 وغيره من أهداف التّنمية المستدامة[3]، فضلًا عن

1- UIS 2019 Fact Sheet no. 56, available at http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/new-methodology-shows-258-million-chil-dren-adolescents-and-youth-are-out-school.pdf.

2- يشير مقال صدر مؤخّرًا في مجلة «إيكونوميست» إلى حالات شهدت إجبار الفتيات، بعد حالات الإغلاق والحجر الصّحيّ، على الزواج أو الحمل؛ ما يُشكّل خطرًا في عدم العودة أبدًا إلى المدارس، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://www.economist.com/international/2020/07/18/school-closures-in-poor-ountries-could-be-devastating.

3- تُهدّد انقطاعات الخدمات المُتّصلة بفيروس كورونا بعكس مسار التّقدّم المحرز على مدى عقد في ما يتعلّق بالأطفال والنّساء الحوامل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّة. انظر: «UNICEF", Children, HIV and AIDS, مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://data.unisef.org/resources/children-hiv-and-and-aids-how-will-progress-be-impacted-by-covid-19.

مُفاقمة أزمة التّعلُّم القائمة بالفعل[1]، ويؤدّي إلى تآكل القدرة الاجتماعيّة والاقتصاديّة على الصّمود في صفوف اللّاجئين والمُشرّدين[2].

تأثّر قطاع التّعليم والتّدريب على جميع المستويات:

كان من نتائج حالة الإرباك الّتي سبّبتها أزمة كوفيد ـ 19 للحياة اليوميّة أنّ ما يصل إلى 40 مليون طفل، في جميع أنحاء العالم قد فاتتهم فرص التّعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في السّنة الحرجة السّابقة للتّعليم المدرسيّ[3]. وهكذا فقدوا التّواجد في بيئة مُحفّزة وثريّة، وفاتتهم فرص التّعلم، والتّفاعل الاجتماعيّ؛ بل والحصول على القدر الكافي من التّغذية في بعض الحالات.

من المُرجّح أن يؤدّي ذلك إلى الإضرار بنمائهم الصّحّيّ في الأجَلِ الطويل، ولا سيّما الأطفال الّذين ينتمون إلى أُسَرٍ فقيرةٍ، أو محرومة[4]. أبرزت الأزمة بعض مواطن الضّعف في نُظُم التّعليم والتّدريب في المجال التّقنيّ والمهنيّ، بما في ذلك انخفاض مستويات الرّقمنة وأوجه القصور الهيكليّ الّتي طال أمدها. وأدّت حالات التّعطل الّتي شهدتها أماكن العمل إلى صعوبة تنفيذ منظومات التّلمذة الصّناعيّة، وتطبيق أساليب التّعلّم القائمة على العمل، وهي عناصر أساسيّة لأيّ نظام تِقنيّ ومهنيّ مُؤدٍّ لوظائفه ومتجاوبٍ مع مُتطلّبات

1- قبل الجائحة، كان هناك 258 مليونًا من الأطفال والشّباب في سنّ المدارس الابتدائيّة والثانويّة خارج المدارس، كما أنّ انخفاض جودة التّعليم أدّى إلى أنّ الكثيرين من الملتحقين بالمدارس لم يتعلّموا سوى النّذر اليسير، انظر: «World Bank", The Covid 19 Pandemic: Shocks to education and policy responses - ، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/the-covid-19-pandemic-shocks-to-education-and-policy-responses.

2- The United Nations Refugee Agency (UNHCR), "Stepping UP - Refugee education in crisis", 2019, available at http://www.unhcr.org/steppingup

3- WINCEF, "Children in a global crisis: the impact of COVID - 1 9 on word and family life", available at http://www.unicef-irc.org/article/202740--millios-children-miss-out-in-early-education-in-critical-pre-school-year-due-to-html.

4- الأُمَم المُتّحدة، «موجز سياساتيّ: أثر كوفيد - 19 على الأطفال»، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: http://wnsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420-Covid-childr en-policy-brief.pdf.

السُّوق.

بينما أُتيح التّعلُّم عبر الإنترنت في القطاع الفرعيّ للتّعليم العالي بشكل عام من خلال المحاضرات المُسجّلة ومنصّات الإنترنت، أرجأت بعض الجامعات التّعلّم والتّدريس حتى إشعار آخر؛ بسبب النّقص في البِنَى التّحتيّة لتكنولوجيا المعلومات اللّازمة لكلٍّ من الطلّاب والمُعلّمين. ولا تزال هناك تساؤلات أيضًا حول كيفيّة المواءمة بين الفصول الدّراسيّة والجداول الزّمنيّة الأكاديميّة، حيث تمّ بنجاح تنفيذ بعض البرامج على الإنترنت؛ بينما تعذّر تنفيذ بعضها الآخر.

تفاقم أوجه التّفاوت في الحصول على فرص التّعلُّم:

أخفق ما يُقدّر بنحو 40 في المئة من أشدّ البلدان فقرًا في دعم طلّاب العلم المُعرّضين للخطر خلال أزمة كوفيد ـ 19[1]، وتظهر التّجارب السّابقة أنّ هناك ميلًا إلى إغفال أوجه التّفاوت في التّعليم، وانعدام المساواة بين الجنسين في جهود التّصدّي لتفشّي المرض[2]، كما يُمكن أن تُؤدّي الأعمال المنزليّة، وخاصّة تلك الّتي تقوم بها الفتيات، والعمل المطلوب لإدارة الأُسَر أو المزارع، إلى الحيلولة دون حصول الأطفال على وقت كافٍ للتّعلّم. وغالبًا، لا تُراعي إستراتيجيّات التّعلّم مِنْ بُعْد الأطفال ذوي الإعاقة الّذين كانوا مُهمّشين بالفعل قبل تَفَشّي المرض[3].

أمّا الأطفال واللّاجئون والمُشرّدون قسرًا فإنّهم يزدادون تهميشًا وحرمانًا من الحصول على خدمات الدّعْم المُقدّمة من المدارس، مثل: الوجبات المدرسيّة، وبرامج الدّعم النّفسيّ ـ الاجتماعيّ.

1- UNESCO, Global Education Monitoring (GEM) Report, 2020: Inclusion and education: all means all, 2020, available at https://unesdoc.unesco.org/ .ark:/48223/pf0000373718.

2- IIEP-UNESCO, "COVID-19 school closures: Why girls are more at risk", available at http://www.iiep.unesco.org/en/ .covid-19-school-closures-why-girls-are-more-risk-13406.

3- الأُمَم المتّحدة، «موجز سياساتيّ: أثر كوفيد - 19 على الأطفال» مُتاح على العنوان الشّبكيّ: https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-04/160420_Covid_Children. Policy_Brief.pdf.

فأكثر طلّاب العلم ضعفًا هم أيضًا من بين أولئك الّذين يمتلكون مهارات رقميّة ضعيفة، ومن أقلّهم قدرة على الوصول إلى ما يلزم من معدّات وموصولية من أجل الاستفادة من حلول التّعلّم مِنْ بُعْد الّتي يتمّ تنفيذها في أثناء إغلاق المدارس. وفي نصف البلدان الأوروبيّة الـ 21 الّتي خضعت للدّراسة، قبل احتمال حصول تلاميذ الصّفّ الرابع من ذوي الخلفيّات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الأدنى على خدمات الاتّصال بالإنترنت بمقدار النّصف مقارنة بأقرانهم الأوفر حظًّا[1]. وتقلّ نسبة بيوت الأُسَر المعيشيّة الأشدّ فقرًا الّتي يوجد بها كهرباء عن 10 في المئة في 7 من البلدان ذات الدّخْل المنخفض.

لا يُجيد كثير من طلّاب العلم لغة التّدريس في البلدان النّامية، ولا سيّما أصغرهم سنًّا والمنتمون إلى جماعات الأقلّيّات[3] وحتّى عندما يتمكّنون من الوصول إلى محتوى يمكنهم فهمه، فإنّ الظّروف المعيشيّة. والضّغوط الاقتصاديّة، وانخفاض المستوى التّعليميّ للوالدين، بما في ذلك المهارات الرّقميّة، تُؤدّي إلى عدم استفادة العديد من الأطفال من البيئة المستقرّة والدّعم التّعليميّ اللّازمين للتّكيّف مع تلك الأنماط الجديدة للتّدريس. ومن المُرجّح أنّ الأطفال ذوي الخلفيّات الاجتماعيّة ـ الاقتصاديّة الدُّنْيا في معظم البلدان الأوروبيّة لا تتوافر للواحد منهم فرص القراءة، أو غرفة هادئة، ودعم الوالدين في أثناء إغلاق المدارس. وفي البلدان ذات الدَّخْل المنخفض والشَّريحة العُلْيا من البلدان المُتوسّطة الدَّخْل، يتلقّى الأطفال في الأُسَر المعيشيّةِ الأكثر فقرًا مساعدة أقلّ بكثير في أداء واجباتهم المنزليّة[4].

1- European Commission, "Educational inequalities in Europe and physical school closures during Covid-19", available at https://ec.europa.eu/jrc/sites/.jrcsh/files/fairness_pb2020_wave04_covid_education_jrc_i1_19jun2020.pdf.

2- تشمل تلك البلدان: السودان ، وغامبيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار ، وكيريباس، وليسوتو، وموريتانيا.

3- UNESCO, GEM Report, 2020.

4- UNICEF, "How involved are parents in their children's learning? MICS6 data reveal critical insights", available at https://blogs.unicef.org/evidence-for-action/parental-involvement-childrens-learning.

مـن المُتوقّـع أن يكـون الفاقـد فـي التّعلـم كبيـرًا، فـي الأجلَيْـن: القصيـر، والطويـل؛ وتُشـير تقديـرات الباحثيـن في كندا إلى أنّ الفجوة في المهارات الاجتماعيّـة ـ الاقتصاديّـة يمكـن أن تزيـد بأكثـر مـن 30 في المئـة؛ بسـبب الجائحة[1]. ويُحـدّد البنـك الدّوليّ ثلاثـة سـيناريوهات محتملـة لفقـدان التعلّـم: انخفـاض في متوسّـط مسـتويات التّعلّـم لجميـع الطـلّاب، أو اتّسـاع نطـاق تـوزّع التّحصيـل التّعليميّ؛ بسـبب آثـار الأزمـة غيـر المُتكافئـة للغايـة علـى مختلـف السُّـكّان، أو حـدوث زيـادة كبيـرة فـي عـدد الطـلّاب الّذيـن يعانـون مـن انخفـاض شـديد في مسـتوى التّحصيـل يعـزى جزئيًّـا إلـى الأعـداد الهائلـة مـن حـالات التّسـرّب[2] وذلـك يشـير إلـى احتمـال حـدوث زيـادة نسـبتها 25 فـي المئـة في عـدد الطّـلّاب الّذين قـد يهبط مسـتواهم إلـى مـا دون مسـتوى خـطّ الأسـاس للكفـاءة اللّازمـة للمشـاركة بصـورة فعّالـة ومنتجـة فـي المجتمـع، وفـي أنشـطة التّعلّـم فـي المسـتقبل، نتيجـةً لإغـلاق المـدارس وحـده[3].

قـد تشـهد سـنوات التّعليم التّكوينيّة أشـدّ آثـار الأزمـة. وتشـير عمليّـات المحـاكاة بشـأن البلـدان النّاميـة المشـاركة فـي برنامـج التّقويـم الدّولـيّ للطّـلّاب إلـى أنّـه فـي حـال عـدم اتّخـاذ إجـراءات تصحيحيّـة، سـوف يُـؤدّي فقـدان الطّـلّاب إلى ثلـث ما ينبغي لهم تعلّمه خـلال الصّـفّ الثالـث؛ (أي مـا يعـادل

1- Catherine Haeck and Pierre Lefebvre, Program for International Student Assessment (PISA), "Pandemic school closures may increase inequality in test .scores", Working Paper No. 2003-,June 2020, available at https://grch.esg.uqam.ca/wp-content/uploads/sites/82/ Haeck_Lefebvre_GRCH_WP20-5-03.pdf .

2- World Bank, "We should avoid flattening the curve in education - Possible scenarios for learningloss during the school lockdowns", 13 April 2020, avail-.able at https://blogs.worldbank.org/education/we-should-avoid-flattening-curve-education-possible-scenarios-learning-loss-during-school.

3- World Bank, "Simulating the Potential Impacts of the COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes:
A set of Global Estimates", 18 June 2020, available at https://www.worldbank.org/en/topic/education/publication/ .simulating-potential-impacts-of-covid-19-school-closures-learning-outcomes-a-set-of-global-estimates.

ثلاثة أشهر من إغلاق المدارس) إلى تخلّف 72 في المئة من الطّلّاب إلى حدّ أنّهم سوف يكونون لدى بلوغهم الصّف العاشر إمّا قد تسرّبوا من المدارس، وإمّا فقدوا القدرة على تعلّم أيّ شيء في المدرسة[1]. وقد تصل الخسائر إلى 16000 دولار من الإيرادات المفقودة على مدى حياة الطالب، وسوف يعادل بمرور الوقت 10 تريليون دولار من الإيرادات المفقودة على مستوى العالم[2].

توقّع حدوث زيادة في مُعدّلات التّسرّب:

بالإضافة إلى فَقْدِ التّعلّم، من المُرجّح أن يُؤدّي الأثر الاقتصاديّ للأزمة على الأُسَر المعيشيّة إلى زيادة أوجه عدم التّكافؤ في التّحصيل الدّراسيّ. وإذا ما زُجّ بالملايين في أتُون الفقر المُدْقع، فإنّ الأدلّة التّجريبيّة تبيّن أنّ احتمال إتمام أطفال الأُسَر المعيشيّة الّتي تقع في الشريحة الخُمسيّة الأكثر فقرًا مرحلتَيْ: التّعليم الابتدائيّ، ودون الثانويّ أقلّ بكثير من احتمال إتمام أترابهم في الشّرائح الأغنى هاتين المرحلتين؛ ويمكن أن تزيد تلك الفجوة على 50 نقطة مئويّة في العديد من البلدان الواقعة جنوب الصّحراء الكبرى، وكذلك في الأردن، وباكستان، ونيبال، وهايتي.

تُشير تقديرات اليونسكو إلى أنّ الأثر الاقتصاديّ للجائحة وحده قد يُؤدّي إلى تسرّب 23.8 مليون طفل وشاب إضافيّين من الدراسة (ابتداءً من مرحلة ما قبل التّعليم الابتدائيّ وحتّى مرحلة التّعليم العالي)، أو عدم التحاقهم بالدّراسة في العام المُقبل[3]. ومن المُرجّح أنّ العدد الإجماليّ للأطفال الّذين لن يعودوا إلى دراستهم

1- Michelle Kaffenberger, "Modeling the long-run learning impact of the COVID-19 learning shock: Actions to (more than) mitigate loss", RISE Insight Series. 20204 ,017/ June 2020, available at https://doi.org/10.35489/BSG-RISE-RI_2020017/.

2- World Bank, "COVID-19 Could Lead to Permanent Loss in Learning and Trillions of Dollars in Lost Earnings" , 18 June 2020, available at https://www.worldbank.org/en/news/press-release/202018/06// covid-19-could-lead-to-permanent-loss-in-learning-and-trillions-of-dollars-in-lost-earnings.

3- UNESCO, "COVID-19 Education Response: How many students are at risk of not returning to school?" advocacy paper, June 2020.

بعـد انتهـاء مرحلـة إغـلاق المـدارس سـوف يكـون أكبـر حتّـى مـن ذلـك. ويُـؤدّي إغـلاق المـدارس إلـى جعـل الفتيـات والشّـابّات أكثـر عرضـة لـزواج الأطفـال، والحمـل المبكـر، والعنـف الجنسـانيّ ـ وكلّهـا عوامـل تُقلّـل مـن احتمـال اسـتمرارهنّ فـي التّعليـم[1].

فـي ظـلّ التأثّـر المـزدوج للتّداعيـات الاقتصاديّـة العالميّـة للجائحـة وإغـلاق المـدارس، يمكـن أن تتحـوّل أزمـة التّعلّـم إلـى كارثـة علـى الأجيـال.

الآثـار المُتلاحقـة المُمتـدّة إلـى مـا هـو أبعـد مـن التّعليـم :

سـوف يترتّـب على تعطّل أنشـطة التّعليم آثـار جسـيمة تتجـاوز العمليّـة التّعليميّـة. وقـد تـمّ إيـراد العديـد مـن تلـك الآثـار فـي موجـزات سياسـاتيّة سـابقة، وهـي تشـمل، علـى سـبيل المثـال، انعـدام الأمـن الغذائـيّ[2]، وانعـدام الاسـتقرار الاقتصـاديّ، والعنـف ضـدّ النّسـاء والفتيـات.

يعـوق إغـلاق المـدارس وغيرهـا مـن المؤسّسـات التّعليميّـة توفيـر الخدمـات الأساسـيّة للأطفـال والمجتمعـات المحلّيّـة. فقـد تضـرّر 370 مليـون طفـل فـي 195 بلـدًا مـن فقـدان الوجبـات المدرسـيّة وغيرهـا مـن الخدمـات المُتعلّقـة بالصّحّـة والتّغذيـة في الأشـهر الأولـى مـن الجائحـة[3]؛ مـا أدّى إلـى زيـادة مُعـدّلات الجـوع، ونقـص التّغذية بيـن أشـدّ الفئـات حرمانًـا. ومـع ذلـك، تمكّنـت بعـض البلـدان مـن تكييـف برامـج التّغذيـة المدرسـيّة والحفـاظ عليهـا[4]. كمـا يُؤثـر تعطّـل الأنشـطة التّعليميّـة علـى الخدمـات الصّحّيّـة والخدمـات النّفسـيّة ـ الاجتماعيّـة؛

1- Global Partnership for Education (GPE), "Opinion: Don't let girls' education be another casualty of the coronavirus", 1 May 2020, available at https:// .www.globalpartnership.org/news/opinion-dont-let-girls-education-be-another-casualty-coronavirus.

2- تُشـير تقديـرات برنامـج الأغذيـة العالمـيّ التّابـع للأُمَـم المُتّحـدة إلـى أنّ عـدد الأشـخاص الّذيـن يعانـون مـن الجـوع سـوف يرتفـع إلـى 27 ذ 0 مليـون شـخص، انظـر: " Global Monitoring of .School Meals During COVID-19 School Closures", available at https://cdn.wfp. org /2020/ school-feeding-map.

3- المرجع نفسه.

4- Economic Commission for Latin America (ECLAC), "The social challenge in times of COVID-19", available at https://repositorio.cepal. org/bitstream/handle/113621/45544//S2000324_en.pdf.

لأنّ المؤسّسة التّعليميّة تعمل بوصفها منصّات للوقاية والتّشخيص وتقديم المشورة. ونتيجة لذلك، تُعاني الفئات الضّعيفة من فقدان الخدمات الأساسيّة وغياب آليّات الحماية الاجتماعيّة. كما هو الحال بالنّسبة إلى الجوائح السّابقة، أثبتت جائحة كوفيد ـ 19 أنّ إغلاق المؤسّسات التّعليميّة يُؤدّي إلى زيادة المخاطر الّتي تتعرّض لها النّساء والفتيات[1].

كما أثّرت إجراءات الإغلاق على قدرة العديد من الآباء والأُمّهات على العمل. وتعتمد نسبة كبيرة من الآباء والأُمّهات العاملين على توافر خدمات رعاية الأطفال والمدارس في بلدان، مثل: ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، والمملكة المُتّحدة، والولايات المُتّحدة الأمريكيّة، لم يتمكّن 60 في المئة من الآباء والأُمّهات من إيجاد حلول بديلة للمدارس، ومراكز الرّعاية النّهاريّة. وتبرز دراسة حديثة أنّ النّساء يتحمّلن النّصيب الأكبر من الوقت الإضافيّ الّذي يقضى في رعاية الأطفال والمَهامّ المنزليّة[2]. وبالاقتران مع حالة الاضطراب الاقتصاديّ الرّاهنة، من المحتمل أن يُؤدّي ذلك إلى تفاقم الفجوات في الدّخول؛ ما يُؤدّي إلى زيادة انعدام المساواة بين الجنسين، وعلاوةً على ذلك، تتوقّع الدّراسات أنّ الفاقد في ساعات العمل سوف يُكافئ 400 مليون وظيفة بدوام كامل[3].

بينما يُواجه الآباء والأُمّهات الّذين يفقدون الدَّخْل خيارات صعبة، قد تنخفض مُعدّلات الالتحاق بالمدارس وتعليم الفتيات؛ بينما تأخذ عَمَالة الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم في الازدياد. ومع توقّع زيادة عدد الأشخاص الّذين يعانون من الفقر المُدْقِع؛ بسبب كوفيد ـ 19 بمقدار

1- الأُمَم المُتّحدة، «موجز سياساتيّ: أثر كوفيد - 19 على النساء»، نيسان/أبريل 2020 ، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: https://www.un.org/sites/un2.un.org/file/.

2- Matt Krents and others, "Easing the COVID-19 burden on working parents", BCG, 21 May 2020, available at https://www.bcg.com/publications/2020/helping-working-parents-ease-the-burden-of-covid-19.

3- International Labour Organization (ILO), "ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Fifth edition", 30 June 2020, available at https:// www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_749399.pdf.

يتراوح بين 71 و 100 مليون نسمة، ينبغي إيلاء الاهتمام للمُتسرّبين، فضلًا عن تكاليف الفرص البديلة الّتي من المُرجّح أن تؤثّر على قرارات الوالدين المُتعلّقة بدعم تعليم أطفالهم[1]. ولن يكون لإغلاق المدارس عواقب اقتصاديّة فورية فحسب؛ بل وسوف تترتّب عليه آثار طويلة الأمد. وتُشير التّقديرات أنّ مُؤشّر التّنمية البشريّة، الّذي يستحوذ البُعْد الخاصّ بالتعليم على ثلثه، سوف يظهر تراجعًا ملحوظًا لأوّل مرّة منذ بداية تطبيقه (الشكل ٣).

1- World Bank, "Projected poverty impacts of COVID-19» ، يمكن الاطّلاع عليه من خلال الرّابط / at https://www.worldbank.org/en/topic/poverty/brief/projected-poverty-impacts-of-COVID-19.

ثانيًا: التّعلّم خلال كوفيد - 19

مع تطوّر الأزمة الصّحّيّة، الّتي تسبّبت في إرباكات اجتماعيّة واقتصاديّة هائلة، استجابت نُظُم التّعليم حول العالم وتكيّفت بسرعة. واستجابت الحكومات بسرعة لضمان استمراريّة التّعليم وكفالة سلامة الطلّاب والجهات الفاعلة في مجال التّعليم من خلال إغلاق المدارس[1] وغيرها من أماكن التّعلّم. غير أنّه من المُرجّح أن يُؤدّي عدم المساواة في توفير طرائق التّعلّم خلال الإغلاق إلى حدوث تفاوتات على المدى الطّويل.

مجموعة واسعة من أدوات التّعلّم مِنْ بُعْد :

أصبحت كفالة استمراريّة التّعلّم خلال إغلاق المدارس أولويّة بالنّسبة إلى الحكومات حول العالم، فلجأ الكثير منها إلى تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات. ومِنْ ثَمَّ، تَعيّن على المُعلّمين الانتقال إلى تقديم الدروس عبر الإنترنت. وكما يظهر في الشكل 4، تُفيد البلدان أنّه يجري استخدام بعض الطرائق أكثر من غيرها، ويعتمد ذلك على مستوى التّعليم، ويتفاوت بين المناطق. وقد استخدمت الحكومات في المناطق ذات الموصوليّة المحدودة الطرائق التقليديّة للتعلّم مِنْ بُعْد بشكل أكبر، والتي غالبًا ما تكون مزيجًا من التلفزة التّعليميّة والبرمجة الإذاعيّة، وتوزيع الموادّ المطبوعة.

هناك عدد قليل نسبيًّا من البلدان الّتي ترصد نطاقي الوصول والاستخدام الفعليّين لطرائق التّعلّم مِنْ بُعْد. غير أنّ التّقديرات تُشير إلى تغطية مُتفاوتة: فالتّعلّم مِنْ بُعْد يغطي في البلدان المرتفعة الدّخل ما بين 80 و 85 في المئة، في حين تنخفض تلك

1- يُقدّم هذا الموجز تعليقات على قطاع التّعليم والتّدريب ككلّ، بما في ذلك التّعليم والتّدريب في المجال التّقنيّ والمهنيّ وتعليم الكبار. وتيسيرًا على القارئ، يُستخدم مصطلح «التّعليم» في بقيّة النّص للإشارة إلى القطاع بأكمله. وبالمثل، يستخدم مصطلح «المدرسة»؛ ليشمل مراكز التّعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ،والمدارس، ومراكز التّدريب، والجامعات، وما شابه ذلك.

النّسبة في البلدان المنخفضة الدَّخل إلى أقلّ من 50 في المئة[1]. ويمكن أن يعزى ذلك القصور بشكلٍ كبيرٍ إلى الفجوةِ الرقميّةِ، حيث يكون حصول المحرومين على الخدمات الأساسيّة، مثل الكهرباء، محدودًا؛ ويعانون من نقص في البِنْية التّحتيّة التّكنولوجيّة[2]؛ وانخفاض مستوى الإلمام بالتّكنولوجيا الرّقميّة بين الطّلّاب وأولياء الأمور والمُعلّمين.

قد استلزم إغلاق المدارس إجراء تغييرات في كيفيّة تقويم الطّلّاب، وتسبّب في بعض الحالات بتعطيل خطير لتلك العمليّة[3]. فقد تمّ تأجيل الامتحانات في معظم البلدان؛ وتمّ إلغاؤها في بعضها؛ وتمّ استبدال الامتحانات في بضعها الآخر بتقويمات مستمرّة، أو اتّباع طرائق بديلة، مثل: إجراء الامتحانات النّهائيّة عبر الإنترنت. وقد لاقت الأساليب المُبتكرة للتّقويم المُستمرّ الكثير من الاهتمام. ويمكن رصد تقدّم الطّلّاب بوساطة إجراء استطلاعات عبر الهاتف المحمول، وتتبّع إحصاءات الاستخدام والأداء عبر منصّات وتطبيقات التّعلّم، وتنفيذ تقويمات التّعلّم السّريعة لتحديد الفجوات في التّعلّم[4].

1- استنادًا إلى مسح اليونسكو-اليونيسف-البنك الدوليّ، أيار/مايو - حزيران/يونيو 2020 . ومن بين 116 بلدًا مستجيبًا، أفاد عدد قليل عن رَصْدِ الاستخدام الفعليّ للتّعلّم مِنْ بُعْد. مُتاح على العنوان الشّبكيّ .http://tcg.uis.unesco.org/survey-education-covid-school-closures.

2- وفقًا لدراسة أجرتها اليونيسف مؤخّرًا في 71 بلدا من بين 183 تتوافر عنها بيانات، يتمتّع أقلّ من نصف السّكّان بإمكانيّة الوصول إلى الإنترنت، مع وجود تفاوتات كبيرة داخل البلدان. وليس باستطاعة الجميع الحصول على الإرسال التلفزيونيّ والإذاعيّ، وهناك فجوة بين المناطق الحضريّة والريفيّة. وفي 40 بلدًا من أصل 88 بلد تتوافر بيانات عنها، كانت مُعدّلات ملكيّة أجهزة التلفزيون بين الأُسَر المعيشيّة الحضريّة أكثر من ضعفيها لدى الأسر المعيشيّة الريفيّة.

3- UNESCO, “Review of high-stakes exams and assessments during COVID-19”, available at https://en.unesco.org/sites/default/files/ .unesco_review_of_high-stakes_exams_and_assessments_during_covid-19_en.pdf.

4- UNICEF, “Putting the ‘learning’ back in remote learning”, June 2020, available at https://www.unicef.org/globalinsight/sites/unicef.org. globalinsight/ .files/202006-/UNICEF-Global-Insight-remote-learning-issue-brief-2020.pdf.

الشكل ٣: تأثر اختيار البلدان للتعلم عن بعد أثناء إغلاق المدارس بمستوى التعليم والمنطقة
(النسبة المئوية)

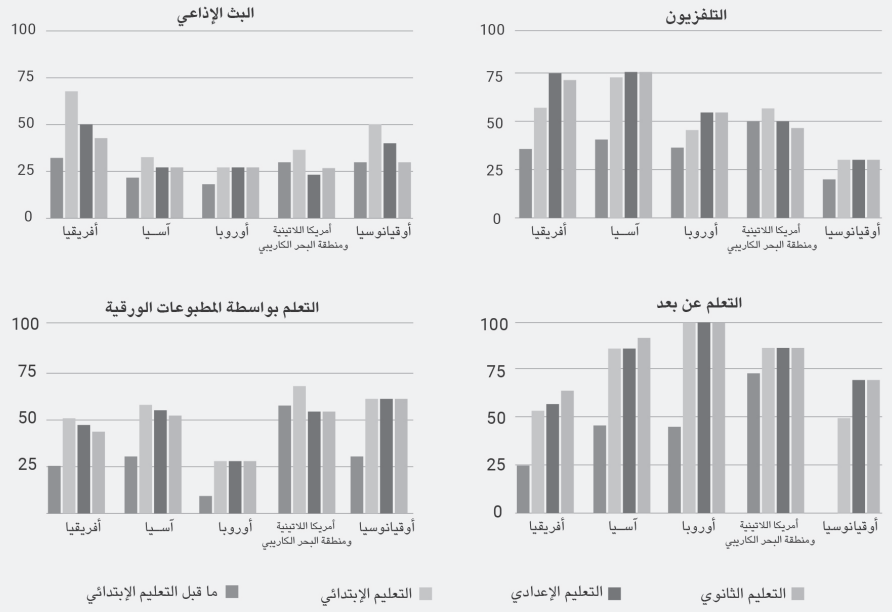

المصدر: http://hdr.undp.org/sites/default/files/covid19-_and_human_development_0.pdf

بالنّسبة إلى قطاعات مُعيّنة، يترافق التّعلّم مِنْ بُعد مع تحدّيات خاصّة به. وفي القطاع الفرعيّ المعنيّ بالطّفولة المبكرة، تمكّنت بعض البلدان من إقامة رياض أطفال افتراضيّة للأطفال الّذين تتراوح أعمارهم بين 3 و 6 سنوات. وتمكّنت منظومات التّلمذة المهنيّة والتّقنيّة ومراكز التّعلّم القائمة على العمل من التكيّف في بعض البلدان[1]. وفي العديد من مُؤسّسات التّعليم العالي يُمثّل الانتقال إلى التّعلّم مِنْ بُعْد فرصة لتوسيع طرائق التّعلّم المرنة؛ ما يُمهّد الطريق لإجراء تحوّل مُستدام نحو المزيد من التعلّم

1- مثلًا: البرازيل، وجنوب السودان، والفلبين، وكوستاريكا، وكينيا. ILO, "TVET and skills development in the time of COVID-19", 28 April 2020، مُتاح على العنوان الشّبكيّ: https://gemreportunesco.wordpress.com/2020/04/28/tvet-and-skills-development-in-the-time-of-covid-19.

عبر الإنترنت في هذا القطاع الفرعيّ في المستقبل[1].

ينبغي للحلول المُستدامة أن تستند إلى الخبرات المُكتسبة في ظلّ انتشار استخدام التّكنولوجيا على نطاقٍ واسع لضمان استمراريّة التّعلّم خلال الجائحة، بما في ذلك بالنّسبة إلى أكثر الفئات تهميشًا. وفي ما يلي بعض الأمثلة على ذلك.

الجهود المبذولة لتعزيز التّعلّم الشامل:

مع اعتماد الدّول لممارسات التّعلّم مِنْ بُعْد، يُواجه الطّلّاب ذوو الإعاقة عقبات؛ بسبب الافتقار إلى المعدّات اللّازمة، والوصول إلى الانترنت، والمواد المُراعية لاحتياجات ذوي الإعاقة، والدّعم الّذي من شأنه السّماح لهم بمتابعة البرامج عبر الإنترنت. وتقوم بعض البلدان بتطوير الأدوات والموارد للطّلّاب ذوي الإعاقة ولآبائهم وأمهاتهم، ويتطلّب ذلك تحسين خاصّيّات الاستخدام المُيسّر لذوي الإعاقة، مثل: السّرد الصّوتيّ والفيديو بلغة الإشارة والنّصّ المُبسّط، فضلًا عن توفير الأجهزة المساعدة، وتوفير ترتيبات تيسيريّة معقولة في بعض الحالات. وللوصول إلى الأطفال الـ 700 من ذوي الإعاقة المُسجّلين في مُخيّمَيْ: الأزرق، والزّعتري للّاجئين في الأردن، على سبيل المثال، تُمثّل أحد الابتكارات باستخدام أقنعة شفافة؛ كي يتمكّن الأطفال الصُّمّ من قراءة الشّفاه[2].

تُؤثّر النّتائج السّلبيّة للإغلاق المُطوّل بشكل غير مُتناسب على الأطفال المُشرّدين. وذلك الوضع غير مُستقر بصفة خاصّة بالنّسبة إلى الفتيات،

1- International Association of Universities, IAU Global Survey Report: The Impact of COVID-19 on higher education around the world, 2020, available at .https://www.iau-aiu.net/IMG/pdf/iau_covid19_and_he_survey_report_final_may_2020.pdf.

2- UNESCO, GEM Report, 2020, available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718. Janet Lennox and Wongani Taulo, "Three innovative responses to COVID-19 that have removed barriers to learning for the most marginalized", World Education Blog, available at https://gemreportunesco.
wordpress.com/2020/07/13/ three-innovative-responses-to-covid-19-that-have-removed-barriers-to-learning-for-the-most-marginalised.

ومعظمهنّ أكثر عرضة لخطر التّسرّب بشكلٍ دائم. واستجابةً لذلك، اتّخذت مُفوّضيّة الأُمَم المُتّحدة لشؤون اللّاجئين تدابير لضمان حصول الأطفال والشّباب المُشرّدين على بدائل للتّعلّم مِنْ بُعْد في إطار الاستجابات الوطنيّة، وقدّمت التّدريب الصّحّيّ للمُعلّمين وأنشطة التّوعية المُجتمعيّة المُتعلّقة بكوفيد ـ 19، إلى جانب قيامها في الوقت نفسه بتحسين مرافق المياه والصّرف الصّحّيّ في أماكن التعلّم وحولها.

قد قام أكثر من 70 بلدًا بتكييف برامج التّغذية المدرسيّة لمواصلة دعم الأطفال في أثناء إغلاق المدارس. وُيقدّم نحو 50 بلدًا إلى الأطفال وأُسَرهم حصص إعاشة للاستهلاك المنزليّ بأشكال مختلفة، بما في ذلك من خلال إيصال وجبات الطّعام اليوميّة، وتوفير حصص الإعاشة الشّهريّة المُعبّأة مُسبقًا. وقد اختارت 22 دولة استبدال الوجبات بقسائم، أو أموال نقديّة يمكن للأُسَر استخدامها لشراء المواد الغذائيّة، أو غيرها من المواد الأساسيّة. وقد تمّ الوصول إلى حوالي 6.9 مليون طالب في 45 بلدًا منخفض الدَّخْل منذ بداية الأزمة، وتزويدهم بحصص إعاشة للاستهلاك المنزليّ من قِبَل الحكومات بدعمٍ من مُنظّمة الأُمَم المُتّحدة[1].

دعم احتياجات المُعلّمين:

منذ بداية الجائحة، كُلِّف المُعلّمون على الفور بتطبيق طرائق التّعلّم مِنْ بُعْد، وغالبًا من دون توجيهات، أو تدريبات، أو موارد كافية. وكما يُشير الشكل 5، كان ذلك هو الحال في كلّ مُستويات التّعليم. وفي العديد من السّياقات، انتقل تقديم التّطوير المهنيّ للمُعلّمين إلى شبكة الإنترنت، أو عبر الهاتف وتطبيقات الفيديو، ولكن المُعلّمين المُهمّشين ربّما فاتتهم فرصة تلقّي ذلك الدّعْم. وأصبحت تطبيقات اجتماع الصّفوف والتّراسل عبر الإنترنت أدوات مفيدة وطرقًا جديدةً للتّواصل مع الطّلّاب والمجتمع التّعليميّ.

كان المُعلّمون حول العالم غير جاهزين ـ إلى حدٍّ بعيدٍ ـ لدعم استمراريّة التّعلّم والتكيّف مع منهجيّات التّدريس الجديدة. وفي أفريقيا، جنوب الصّحراء الكبرى، لم يتلقَّ سوى 64 في المئة من مُعلّمي المرحلة الابتدائيّة و50 في

1- WFP, "Global monitoring of school meals during COVID-19 school closures", available at https://cdn.wfp.org/2020/school-feeding-map.

المئة من مُعلّمي المرحلة الثانويّة الحدّ الأدنى من التدريب، الّذي غالبًا ما لا يشمل المهارات الرّقميّة الأساسيّة[1]. وحتّى في السّياقات، حيث تتوفّر بِنْية تحتيّة وموصوليّة كافيتَيْن، يفتقر العديد من المُربّين إلى أبسط مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات؛ ما يعني أنّهم سوف يُواجهون صعوبات في تطوّرهم المهنيّ المُستمرّ، ناهيك عن تيسير التّعليم الجيّد مِنْ بُعْد[2]. وقد أبرزت أزمة كوفيد19- أنّ تثقيف المُعلّمين، الأوّليّ وفي أثناء الخدمة على السّواء، بحاجة إلى إصلاح لتدريب المُعلّمين بشكلٍ أفضل على استخدام أساليب جديدةٍ لتأمين التّعليم.

عُرّضت صحّةُ المُدرّسين البدنيّة للخطر عندما طُلِب منهم توفير التَّعْليم وجهًا لوجه لأطفال العمّال الأساسيِّين والأطفال الضُّعفاء. فأُضيف على خوفهم من التّعرّض للفيروس خوفٌ آخر من فقدان مرتباتهم واستحقاقاتهم في ما يُواجهون زيادة في أعباء العمل والمسؤوليّات الأُسَريّة. وينطبق ذلك بصفةٍ خاصّةٍ على المُعلّمات اللّواتي يضطررْنَ لمواصلة التّدريس، وتحمّل حصّة غير مُتناسبة من المسؤوليّات

الشكل ٤: نسبة المعلمين الذين طُلب منهم مواصلة التدريس، حسب المستوى التعليمي وأسلوب التعلم عن بعد (*النسبة المئوية للمتأثرين حسب المجموعة*)

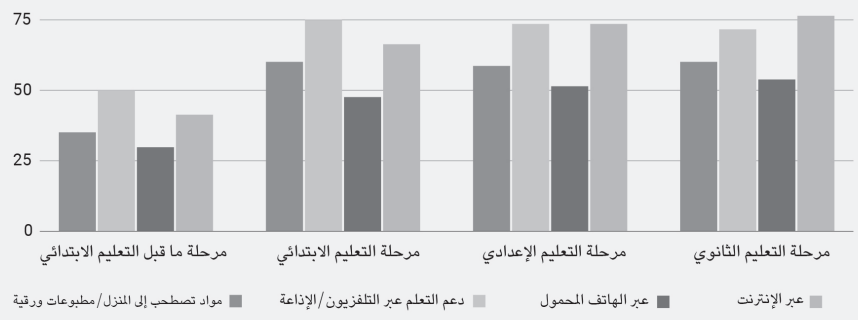

المصدر: مسح اليونسكو - اليونيسف - البنك الدولي، أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٢٠.
متاح على العنوان الشبكي: http://tcg.uis.unesco.org/survey-education-covid-school-closures.

1- International Task Force on Teachers for Education 2030, "COVID-19: A global Crisis for Teaching and Learning", available at https:// teachertaskforce.org/knowledge-hub/covid-19-global-crisis-teaching-and-learning.

2- UNESCO, "Education Sector Issue Note 2.2", available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373338/PDF/373338eng.pdf. multi.

الأُسَـريّة.

قـد أدمجـت بعـض البلـدان الدّعْـم النّفسيّ في خططها وكُتيّباتها وأدلّتها للحالات الطّارئة للمُعلّمين والرّابطات المحلّيّـة؛ واحتشـدت المُنظّمـات غيـر الحكوميّـة لتقديـم دعـم إضافـيّ. وسـوف تحتـاج أعـداد أكبـر كثيـرًا مـن المُعلّمين إلى الدّعْـم النّفسيّ من أجل تلبيـة احتياجـات طلّابهـم[1]. ومِـنْ دُون ذلـك الدَّعْـم، يمكـن أن يُـؤدّي الضَّغـط إلـى الإنهـاك التّـامّ، وينتـج عـن ذلـك ارتفـاع مُعـدّلات التّغيّـب؛ بـل ويمكـن أن يُـؤدّي ببعـض المُعلّمين إلـى تـرك وظائفهـم؛ مـا يُقـوّض جهـود بنـاء قـدرة المـدارس علـى التّكيّـف[2].

لكوفيـد ـ 19 آثـار مُتفاوتة على العَمَالة والرّواتـب. وتُظْهِـر البيانـات الأخيـرة أنّ أقلّيّـة فقـط مـن البلـدان لـم تدفـع للمُعلّمـين النّظاميّـين[3]. ومـع ذلـك، كانت حـالات التّسـريح المُؤقّـت والتّأخّـر فـي دَفـع المرتبـات هـي الأكثـر شـيوعًا[4]. وفي القطـاع العـامّ، تأثّـر بشـكلٍ خاصّ، المُعلّمـون أصحـاب العقـود المُؤقّتـة، حيـث لـم تُجدّد العقـود وأصبـح أولئـك الّذيـن يتقاضـون أجورهـم بالسّـاعة مـن دون عمـل.

فـي البلـدان المنخفضـة الدَّخْـل علـى وجـه الخصـوص، حيـث توقّـف الأهـل عـن دفـع الرّسـوم، أو لـم يكـن المُعلّمـون قادريـن علـى التّدريـس مِـنْ بُعْـد، فَقَـدَ المُعلّمـون مصـدر رِزْقهـم. وكشـفت دراسـة اسـتقصائيّة أجرتهـا الرّابطـة الدّوليّـة للتّعليـم[5] أنّـه مـن بيـن 93 نقابـة للمُعلّمين مـن 67 بلـدًا، أفـاد مـا يقـرب مـن الثّلثيـن أنّ العامليـن فـي مجـال التّعليـم في المؤسّسـات الخاصّـة تأثـروا

1- INEE, "Supporting teachers in crisis contexts during COVID-19", April 2020, available at https://inee.org/system/files/resources/ COVID-1920% .Webinar%20Series%20-%20Webinar%205.pdf.

2- UNESCO, "Supporting teachers and education personnel during times of crisis", available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/ pf0000373338.

3- UNESCO/ILO, "Supporting teachers in back-to-school efforts: guidance for policy-makers", available at https://unesdoc.unesco.org/ ark:/48223/ .pf0000373479.

4- Education International, "COVID-19 and Education: How Education Unions are Responding, Survey Report", available at https://issuu. com/ educationinternational/docs/2020_covid19_survey_report_eng_final.

5 - المرجع نفسه.

بشكل كبير، حيث تضرّر المُعلّمون أصحاب العقود المُؤقّتة ومُوظّفو الدّعْم أكثر من غيرهم (الشكل 6). وفي كثير من الحالات لا يُشكّل مُعلّمو اللّاجئين جزءًا من نظام التّعليم الوطنيّ، ويُكوّنون عرضة لِوقْفِ المرتبات وفقدان الوظائف في أثناء توقّف المدارس. ومن شأن انهيار المدارس غير الحكوميّة، سواء في الحاضر، أو في المستقبل، أن يُؤدّي إلى استيعاب نظم التّعليم العام لأعداد كبيرة من الطّلّاب الإضافيّين[1].

عدم دفْع مرتبات المُعلّمين هو مسألة لا تُمثّل مشكلة بالنّسبة إلى رفاه الفرد والأسرة والمجتمع فحسب؛ بل وتعيق أيضًا توفير التّعليم الجيّد. وفي الأجل القصير، قد يحتاج العديد من المُعلّمين إلى اللّجوء لمصادر بديلة للدّخْل، وسوف يكونون غير قادرين على دعم الطّلّاب بالتّعلّم مِنْ بُعْد. وعلى المدى الطّويل، قد تُواجه المدارس نقصًا في عدد المُعلّمين؛ بسبب الاستنزاف. وهذه الأزمة هي تذكير بالدّور الأساسيّ للمُعلّمين، وبأنّ على الحكومات والشّركاء الرّئيسيّين الآخرين واجب تقديم الرّعاية المستمرّة للمشتغلين في مجال التّعليم.

عدم وجود جدول زمنيّ واحد لإعادة فتح المُؤسّسات التّعليميّة:

ما إنْ بدأت البلدان ترى تسطّحًا لمنحنى الحالات الجديدة لكوفيد ـ 19 لدى سُكّانها، حتّى بدأت حكومات كثيرة في تخفيف القيود في محاولة منها لتحقيق الاستقرار في اقتصاداتها، بسبل منها إعادة فتح المدارس، في حين كانت حكومات أخرى أكثر حذرًا وأبقت على الإغلاق، خوفًا من «موجةٍ ثانيةٍ». وفي منتصف تموز/يوليه 2020م، كان عدد الطّلّاب الّذين لا يزالون مُتأثّرين بالجائحة يربو على بليون طالب؛ ما يُمثّل نسبة 61 في المئة من مجموع الطّلّاب المُسجّلين في العالم[2]. وفتحت بعض البلدان المدارس والكلّيّات، لتغلقها مرّةً أخرى بعد عودة ظهور الفيروس.

1- UNESCO, GEM Report, 2020, available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373718. "Why non-state education requires support in the current pandemic", World Education Blog, available at https://gemreportunesco.wordpress.com/202013/05//.why-non-state-education-requires-support-in-the-current-pandemic.

2- UNESCO, "Education: From disruption to recovery", available at https://en.unesco.org/covid19/educationresponse.

الشكل ٥: كان لإغلاق المدارس أثر كبير على أجور المشتغلين بالتعليم (*النسبة المئوية*)

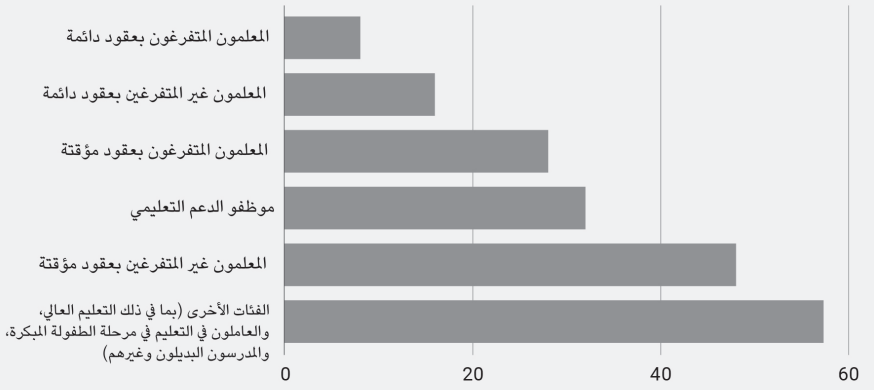

المصدر: "Education International, "COVID19- and Education: How Education Unions are Responding, Survey Report
متاح على العنوان الشبكي: https://issuu.com/educationinternational/docs/2020_covid19_survey_report_eng_final.

الشكل ٦: خطط إعادة فتح المدارس، حسب المستوى الدراسي (*النسبة المئوية*)

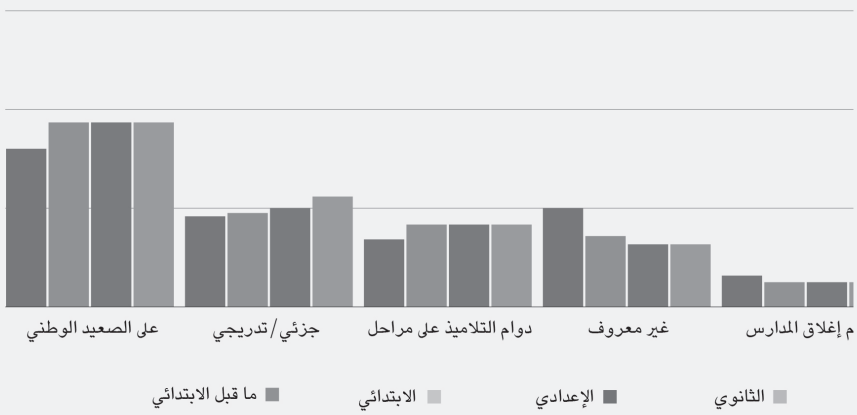

كما أنّ التّحدّيات اللّوجستيّة المُتعلّقة بضمان استمراريّة التّعليم مِنْ بُعْد خلال عمليّات الإغلاق المديدة هي تحدّيات كبيرة. ويُشكّل الإغلاق المُطوّل تهديدًا لتنفيذ التّقويم الدّراسيّ والامتحانات، ويجعل من شبه المستحيل وضع برامج تعويضيّة. وشكّلت مسألة تقويم التّعلّم عاملًا زاد من تعقّد الصّورة، وذلك على النّحْو المذكور أعلاه. وأخيرًا، توجد مخاطر على رفاه الطّلّاب وحمايتهم (توفير الوجبات المدرسيّة، وحماية الأطفال من سوء المعاملة والعنف)، وهناك حاجة إلى معالجة شواغل المُدرّسين المُتعلّقة بالصّحّة والرّفاه، وتزويدهم بالدَّعْم مِنْ بُعْد، بسبل منها تدريب المُعلّمين على التّدريس بالوسائل الإلكترونيّة.

على النَّحْو المُبيّن في الشّكل 8، شرعت البلدان في التّخطيط لإعادة فتح المدارس على الصّعيد الوطنيّ، إمّا على أساس مستوى الصّفّ الدراسيّ، وبمنع الأولويّة للصّفوف المُؤهّلة لامتحانات إتمام المراحل، أو من اتّخاذ قرارات فتح المدارس محليًّا في المناطق الّتي يقلّ فيها عدد حالات الإصابة بالفيروس. ومع ذلك، ونظرًا إلى استمرار فوعة الفيروس، فإنّ غالبيّة البلدان الّتي شملتها الدّراسة الاستقصائيّة في المرحلة المُمتدّة من أيار/ مايو إلى حزيران/ يونيو 2020م لم تكن قد أقرّت بعدُ في موعد إعادة فتح المدارس. ومن المُرجّح أن تستمرّ عمليّات الإغلاق وإعادة الفتح المُتتالية، مع استمرار الفيروس في الانتقال من مكان إلى آخر حول العالم. وتخطّط بلدان عدّة لتطبيق أنموذج «هجين»، أو مختلط للتّعليم. وحاليًّا، تقوم بلدان أخرى بتخفيض حجم الصّفوف الدّراسيّة بدرجة كبيرة، أو تُقدّم دروسًا خارجها، وفي كثير من البلدان، تشترط المُؤسّسات أن يرتدي جميع الطّلّاب ومُدرّسيهم تقريبًا كمامات[1]. وأفادت بلدان مشاركة في المسح المشترك بين اليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي أنّها تُخطّط لإجراء عدد من التّغييرات عند إعادة فتح المدارس

1- Science, "School openings across globe suggest ways to keep coronavirus at bay, despite outbreaks", available at https://www.science mag.org/. news/202007//school-openings-across-globe-suggest-ways-keep-coronavirus-bay-despite-outbreaks.

وذلك على النّحو الآتي: يُخطّط 23 في المئة من البلدان لتوظيف مزيدٍ من المُدرّسين والمُدرّسات؛ وسوف يزيد 23 في المئة من مدّة الفصل الدراسيّ؛ وسوف يُقدّم 64 في المئة برامج تعويضيّة؛ وسوف يستحدث 32 في المئة برامج تعلُّم مسرّعة؛ ويُخطّط 62 في المئة لتعديل نطاق محتوى المناهج الدّراسيّة الّتي سوف يتمّ تغطيتها[1].

1- UNESCO-UNICEF-World Bank Joint Survey, May-June 2020, available at http://tcg.uis.unesco.org/ survey-education-covid-school-closures.

ثالثًا - التّوصيات في مجال السّياسة العامّة

إنّ الحيلولة دون تحوّل أزمة التّعلّم إلى كارثة تلقي بظلالها على جيلٍ كاملٍ يجب أن يكون أولويّة قصوى طريقة لا لحماية حقوق ملايين الطلّاب فحسب؛ ولكن لتحفيز التّقدّم الاقتصاديّ، والتّنمية المُستدامة، والسّلام الدائم أيضًا.

حتّى تاريخه، ظلّ التّحالف العالميّ للتّعليم، الّذي يضمّ القطاع الخاصّ ومُمثّلين للمجتمع المدنيّ، بحشد من اليونسكو، يعمل بنشاط لدعم الاستجابات التّعليميّة الوطنيّة لجائحة كوفيد ـ 19[1]. وسوف تُساعد حملة جديدة بعنوان «أنقذوا مُستقبلنا» على توسيع نطاق الدّعم العالميّ للعمل بشأن التّعليم في هذا الوقت[2].

وفي هذا الصّدد، يُشجَّع صُنّاع القرارات على متابعة التّوصيات والإجراءات الآتية.

كبح انتقال الفيروس والتّخطيط الشّامل لإعادة فتح المدارس: إنّ الخطوة الأهمّ على الإطلاق الّتي يمكن أن تتّخذها البلدان للتّعجيل بإعادة فتح المدارس والمؤسّسات التّعليميّة هي كبح انتقال الفيروس من أجل مكافحة تفشّيه على الصّعيدَيْن: الوطنيّ، والمحلّيّ. وما إن تقوم بذلك، فلمعالجة التّحدّي المُعقّد المُتمثّل في إعادة الفتح، ينبغي لها أن تسترشد بالمعايير المبيّنة أدناه، كما ينبغي لها أن تضطلع بعمليّة تحضيريّة استشاريّة.

- **كفالة سلامة الجميع:** وضعت الأُمَم المُتّحدة والأوساط التّعليميّة إرشادات لمساعدة البلدان من خلال إعادة توقيت فتح المُؤسّسات

1- لمزيدٍ من المعلومات، انظر https://en.unesco.org/covid19/educationresponse/globalcoalition.

2- لمزيدٍ من المعلومات، انظر www.SaveOurFuture.world.

3- UNESCO, UNICEF, WFP, World Bank, "Framework for reopening schools", 2020, available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373348 and →

التّعليميّة وعمليّاتها وظروفها [3]. ومن الشّروط الرّئيسة لإعادة الفتح توافر القدرة على ضمان عودة آمنة إلى الأماكن المادّيّة، مع المحافظة على التّباعد البدنيّ، وتنفيذ تدابير الصّحّة العامّة، مثل: استخدام الكمّامات، وغسل اليدين بشكل مُتكرّر. وهذه الظروف قد تكون أكثر صعوبة في سياقات تكون فيها الصفوف مكتظّة، والمناطق مفتقرة إلى البِنْية التّحتيّة الأساسيّة والخدمات الأساسيّة، حيث سوف تتطلّب استثمارات إضافيّة.

• **التّخطيط لإعادة الفتح الشّامل للجميع:** ينبغي لهم إدراج الأطفال الأكثر تهميشًا في إستراتيجيّات إعادة فتح المدارس، كما يجب تزويد الطّلّاب ذوي الاحتياجات الخاصّة بتدابير صحّيّة مناسبة. ومن الضّروريّ، عند إعادة فتح المدارس والمؤسّسات التّعليميّة، إجراء تقويمات لتقدير الفجوات التعليميّة، وإعداد برامج تعليميّة تعويضيّة، أو مسرّعة.

• **الإصغاء إلى أصوات جميع الجهات المعنيّة:** نظرًا إلى الدّور الّذي يقوم به الآباء والأُمّهات، والجهات المُقدّمة للرّعاية، والمُعلّمون والمُعلّمات منذ بداية الأزمة، فإنّ جزءًا أساسيًّا من عمليّة اتّخاذ القرار هو التّشاور والتّخطيط المشترك لإعادة فتح المدارس مع المجتمعات المحلّيّة، والجهات صاحبة المصلحة في قطاع التّعليم. ويمكن أن يُؤدّي عدم وجود تخطيط مبيّن بوضوح وقابل للتنبُّؤ به إلى تسرّب المُعلّمين للعمل في أشكال أخرى من العمالة، وإلى دخولِ مزيدٍ من الأطفال إلى سوق العمل؛ ما يُقلّل من فرص عودتهم إلى التّعلّم.

• **التّنسيق مع الجهات الفاعلة الرّئيسة بما في ذلك الدّوائر الصّحّيّة:** من المُرجّح أن يلزم اتّخاذ تدابير في الأجل المُتوسّط للتّخفيف من مخاطر انتقال كوفيد ـ 19، ولذلك سوف يكون من المُهمّ التفكّر في أثر مختلف إستراتيجيّات إعادة فتح المدارس، باستخدام أيّ معلومات

[3] "Reopening schools: How to get education back on track after COVID-19", 2020, available at http://www.iiep.unesco. org/en/reopening-schoolshow- get-education-back-track-after-covid-1913424-. See also Global Education Cluster, "Safe back to school: a practitioner's guide", 2020, available at https://educationcluster.app.box.com/v/Safeback2schoolGuide.

مُتاحة، وكذلك التّعلّم من البلدان الأخرى. ويوصي بالعمل مع المسؤولين والمُستشاريّين الصّحّيّين في التّخطيط لإعادة الفتح، ولا سيّما مع استمرار تطوّر الأدلّة العلميّة. وممّا لا يقلّ عن ذلك أهمّيّة مراعاة التّنسيق مع السّياسات الاجتماعيّة الأخرى لحماية شمول الأُسَر وتعزيزها، والّتي تعاني تحت وطأة الأزمة.

حماية تمويل التّعليم والتّنسيق من أجل تحقيق الغاية المنشودة :

دفعت هذه الجائحة بالعالم إلى زيادة عمق أزمة الرّكود العالميّ في الذّاكرة المعاصرة[1]. وسوف يكون لذلك آثار دائمة على الاقتصادات والماليّات العامّة. وكانت العواقب شديدة، بشكل خاصّ، على البلدان المنخفضة الدَّخْل، وبلدان الشّريحة الدُّنْيا من الدَّخْل المُتوسّط. ويتعيّن على السُّلطات الوطنيّة أن تعمل على التّخفيف من الآثار الطّويلة الأجل على الأطفال، على الرّغم من القيود المفروضة على الإنفاق العامّ؛ بحيث تُشكّل التّدخّلات التّعليميّة جزءًا من حزم الحوافز الوطنيّة المُتعلّقة بجائحة كوفيد ـ 19 إلى جانب مُبادرات الصّحّة، والحماية الاجتماعيّة، والانتعاش الاقتصاديّ. كما أنّ المجتمع الدّوليّ بحاجة إلى العمل على حماية تمويل التّعليم. وقد أصبحت زيادة الحيّز الماليّ، الّتي تحتلّ بالفعل مكانة بارزة في جدول الأعمال الدّوليّة، وخاصّة بالنّسبة إلى التّعليم، مسألة لا مناصّ منها. ويوجد العديد من نقاط البدء المُتعاضدة للوصول إلى هناك:

- **تعزيز تعبئة الموارد المحلّيّة، والمحافظة على حصّة التّعليم كأولويّة قصوى، ومعالجة أوجه القصور:** بما أنّ توسيع الوعاء الضّريبيّ في البلدان الّتي بها قطاع غير رسميّ كبير يستغرق وقتًا، توجد تدابير

1- يُقدّر النّموّ العالميّ بمعدل - 4,9 في المئة في العام 2020م . انظر: International Monetary Fund (IMF), "World Economic Outlook Update, June 2020: A Crisis Like No .Other, An Uncertain Recovery", available at https://www.imf.org/en/ Publications/WEO/Issues/2020/06/24/WEOUpdateJune2020.

2- Education Commission, "Background Paper: The Learning Generation: Domestic Tax and Education", available at https://report.educa- tioncommis- .sion.org/wp-content/uploads/2016 / 11 Domestic-Tax-and-Eduction.pdf.

أخرى (مكافحة تجنّب الضّرائب والتّهرّب الضّريبيّ، وتنقيح الحوافز والمعاهدات الضريبيّة، وما إلى ذلك) تحتاج إلى استكشافها دون تأخير[1].

وفي الواقع، تتحمّل النُّظُم التّعليميّة نفسها نصيبًا من المسؤوليّة المباشرة عن زيادة الحيّز الماليّ عن طريق تحسين فعاليّة الخدمات التّعليميّة من حيث التّكلفة. وينبغي منح الأولويّة للإصلاحات والابتكارات الجارية الّتي تعالج أوجه القصور.

ينبغي لوزارات التّعليم أن تُعزّز الحوار مع وزارات الماليّة بطريقة منهجيّة ومستمرّة للحفاظ على حصّة التّعليم في الميزانيّة الوطنيّة وزيادتها حيثما أمكن (ولا سيّما عندما تكون إعادة التّخصيص الدّاخليّ ممكنة).

ينبغي للقطاعات الاجتماعيّة عامّةً، وقطاع التّعليم خاصّةً، أن تُوظّف ما لديها من صوتٍ مسموعٍ للتّشديد على حتميّة تمويلها عبر مختلف الأُطُر الزّمنيّة، من الآني إلى الطّويل الأجل، والمساهمة بذلك في إعطاء دفعة قويّة لتحقيق الغاية 17-1 من أهداف التّنمية المُستدامة[2].

وإلى جانب تقديم مُسوّغات أفضل لجدوى الاستثمارات على الصَّعيدَيْن: الوطنيّ، والدّوليّ؛ ما يُمكّن التّعليم وغيره من القطاعات الاجتماعيّة استخدام نفوذه السّياسيّ لإعطاء شحنة لتجديد الإلحاح الّذي يجري التّعامل به مع مسألة إصلاح تمويل التّنمية على وجه الخصوص، وإصلاح إدارة الماليّات العامّة، وتفضي إلى إحراز تقدّم حقيقيٍّ على صعيد هذا الإصلاح.

1- ذلك يشمل معالجة شواغل من قبيل ارتفاع مُعدّلات الرّسوب، والهدر في المُشتريات، وضمان توزيع المُعلّمين وفرزهم بشكلٍ أفضل، والحرص على أن يتقاضى المُدرّسون أجورهم بشفافية وفي الوقت المُحدّد. كما تتطلّب معالجة أوجه القصور، وتحسين الرّصد والتّخطيط المالي من أجل تحسين تتبّع الكيفيّة الّتي تُنفق بها الموارد ببيانات آنيّة بدلا من التأخّر السّائد في المعلومات المُتعلّقة بالإنفاق على التّعليم.

2- الغاية 17 - 1 من أهداف التنمية المُستدامة: تعزيز تعبئة الموارد المحلّيّة، بوسائل تشمل تقديم الدّعْم الدّوْليّ إلى البلدان النّامية؛ لتحسين القدرات المحلّيّة في مجال تحصيل الضّرائب وغيرها من الإيرادات.

3- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "A 'debt standstill' for the poorest countries: How much is at stake?", 27 May 2020, available at http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/a-debt-standstill-for-the-poorest-countries-how-much-is-at-stake-462eab-.d8/#endnotea0z2.

• **تعزيز التّنسيق لمعالجة أزمة الدّيون:** وافقت بلدان مجموعة العشرين بالفعل على تطبيق «تجميد لخدمة الدّين» لمصلحة أقلّ البلدان نموًّا حتّى نهاية العام 2020[3]. وبينما سوف يُتيح هذا بعض الفسحة الماليّة القصيرة الأجل، فإنّه سوف لن يُلبّي احتياجات جميع البلدان الضّعيفة، ولن يعالج مسألة القدرة على تحمّل الدَّين على المدى الطويل. وينبغي أن يكون تخفيف أعباء الدّيون وتأجيل سدادها، وإعادة هيكلتها لمصلحة البلدان المنخفضة الدَّخْل والمُتوسّطة الدَّخْل، الّتي تلتمس السّماح، جزءًا من الحلّ اللّازم لخلق الحيّز الماليّ للبلدان من أجلِ الاستثمارِ في التّعليم؛ يتطلّب اتّخاذ إجراءات من جميع الجهات صاحبة المصلحة.

• **حماية المساعدة الإنمائيّة الرّسميّة من أجل التّعليم:** نظرًا إلى حجم حالة الطّوارئ التّعليميّة العالميّة، يتعيّن على الجهات المانحة ضمان بقاء الالتزامات المُتعلّقة بمعونة التعليم ثابتة، على أقلّ تقدير، إن لم يكن زيادتها، وكفالة تركيزها على الفئات الأكثر تعرّضًا للخطر، بمن فيها الأطفال في حالات الطّوارئ. قد أدّت هذه الأزمة الصّحّيّة إلى تفاقم الآثارِ المُترتّبة أوجه عدم المساواة المُتداخلة على فرص التّعليم؛ فقد أضحى استغلال الأنشطة التّعليميّة للتّعريف بالتّغييرات السّلوكيّة الّتي يلزم إجراؤها على صعيد الصّحّة العامّة أمرًا ذا أهمّيّة بالغة. وينبغي ألّا تقتصر تخفيضات الإنفاق على التّعليم وحدَه، كما حصل في المرحلة 2003م - 2013م[1].

حماية تمويل التّعليم والتّنسيق من أجل تحقيق الغاية المنشودة:

إنّ التّعليم، الّذي هو حقّ من حقوق الإنسان غير القابلة للإنكار، هو الأساس للمجتمعات العادلة والمتساوية والشّاملة لجميع أفرادها، والمُحرّك الرّئيس للتّنمية المُستدامة. كما أنّ تعزيز قدرة النُّظُم التّعليميّة على الصّمود يُمكّن البلدان من الاستجابة للتّحدّيات الفوريّة في إعادة فتح المدارس بأمان، ويجعلها في وضع أفضل للتّعامل مع الأزمات المُستقبليّة.

1- GEM Report, "Policy Paper 41", available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373844/PDF/373844eng.pdf.multi.

التّركيـز علـى الإنصـاف والشّـمول: إنّ تدابيـر «إعـادة البنـاء مـع تعزيـز القـدرة علـى الصّمـود» والوصـول إلـى جميـع الطّـلّاب يتطلّـب فهـم احتياجـات الفئـات المُهمّشـة وتلبيتهـا، وضمـان حصولهـا علـى تعليـم جيّـد مُكتمـل المـدّة.

ينبغـي إعطـاء الأولويّـة للطّـلّاب فـي حـالات الطّـوارئ والأزمـات المديـدة حتّـى لا يتعـرّض تعليمهـم لمزيـدٍ مـن المخاطـر. ولبرامـج الصّحّـة المدرسـيّة والتّغذيـة المدرسـيّة (بمـا فـي ذلـك الوجبـات المدرسـيّة والميـاه والتصحـاح) أهمّيّـة كبيـرة للأطفـال الضّعفـاء، فضـلًا عـن أنّهـا حافـزٌ قـويٌّ يزيـد مـن مُعـدّلات العـودة للالتحـاق بالمـدارس، والمواظبـة علـى الحضـور (ولا سـيّما الفتيـات والأطفـال الّذيـن يعيشـون فـي فقـرٍ مُدْقـع، أو يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغذائـيّ)[1].

يتحتّـم علـى الحكومـات والجهـات الشّـريكة لهـا فـي مجـال التّنميـة أن تكفـل معالجـة النُّظُـم التّعليميّـة مواطـن الضّعـف والاحتياجـات الخاصّـة بالفتيـان والفتيـات والنّسـاء والرجـال، وبالديناميّـات الجنسـانيّة فـي أوقـات الأزمـات. وينبغـي ألّا تكـون الأعـراف الضّـارّة المُتعلّقـة بالجنسـين، مقترنـة بالإجهـاد الاقتصـاديّ علـى الأُسَـر المعيشـيّة، سببًا يعيق الفتيـات والطلّاب الأقـل حظًّـا مـن العـودة إلـى المـدارس، وإكمـال تعليمهـم.

- **تعزيـز قـدرات إدارة المخاطـر فـي جميـع مسـتويات نظـام التّعليـم:** هنـاك حاجـة إلـى تعزيـز قـدرات الصّمـود فـي مواجهـة حـالات الطّـوارئ، علـى المسـتوى الفـرديّ والتّنظيمـيّ والمؤسّسـيّ. ويشـمل ذلـك القـدرة علـى وضـع خطـط الطّـوارئ وتنفيذهـا، مـن قبيـل مسـارات التّعليـم البديلـة؛ بهـدف التّخفيـف مـن آثـار الأزمـات.

غالبًـا مـا يتعيّـن تعزيـز قـدرات أصحـاب المصلحـة فـي قطـاع التّعليـم فـي مـا يتّصـل باسـتعراض سياسـات قطـاع التّعليـم وتنقيـح خططهـا القائمـة؛ بهـدف إدمـاج تدابيـر التّصـدّي المكيّفـة مـع أزمـة كوفيـد ـ 19. وتحقيقًـا لهـذه الغايـة، فـإنّ إدمـاج البيانـات المُتعلّقـة

1- Karen Mundy and Kerrie Proulx, Making evaluation work for the achievement of SDG4 Target 5: Equality and inclusion in education , UNESCO, NORAD, World Bank Group, UNICEF, 2019, available at https://www.gcedclearinghouse.org/sites/default/files/resources/190340eng_0.pdf.

بالمخاطر وآثارها في نُظُم إدارة التّعليم ونُظُم معلومات التّعليم يُيسّر تصميم السّياسات والبرامج التّعليميّة المراعية لظروف الأزمات وتنفيذها، بما في ذلك خطط التّأهّب للكوارث.

تحتاج الجهات الفاعلة في قطاع التّعليم على الصّعيد دون الوطنيّ إلى القدرات في ما يتعلّق بمجال تحليل المخاطر الصّحّيّة الّتي تُهدّد المُتعلّمين طلّاب العلم والمُدرّسين ومُوظّفي المدارس، وتحديد المُتعلّمين الطلّاب المُعرّضين لخطر الانقطاع عن الدّراسة والتّسرّب من التعليم. كما ينبغي لأصحاب المصلحة على الصّعيد دون الوطنيّ أن يكونوا قادرين على تقويم مدى شمول تغطية البرامج البديلة، ومدى فعاليّتها لكفالة استمراريّة جودة التّعليم الجيّد النّوعيّة.

• **ضمان قيادة وتنسيق قويّين:** قد يتسبّب تعدّد الجهات الفاعلة اللّازمة للتّصدّي للأزمات والتّخفيف من آثارها في الازدواجيّة وانعدام الكفاءة واللّبس والارتباك، في غياب القيادة والتّنسيق القويّين. ومن الأهمّيّة بمكان أن تتولّى وزارة التّعليم الوطنيّة قيادة تخطيط التّصدّي للأزمات وإدارتها؛ بهدف كفالة قدرة النّظام التّعليميّ على الصّمود. فوجود قيادة على الصّعيد الوطنيّ يكفل استدامة المبادرات الإنسانيّة، ومواءمتها مع الأولويّات الوطنيّة، وقدرتها على التّخفيف من أثر الأزمات على المُتعلّمين والأوساط التّعليميّة.

كما أنّ هناك حاجة إلى آليّات تنسيق قويّة لتعظيم أثر إسهامات جميع أصحاب المصلحة، والاستفادة من أوجه التّكامل، والعمل على دمج المجتمع المدنيّ المحلّيّ خدمةً لأشدّ الفئات تهميشًا.

• **تعزيز آليّات التّشاور والتّواصل:** اضطلع مُدِيرُو التّعليم والمُدرّسون والآباء والأُمّهات ومُقدّمُو الرّعاية بدور حاسم في التّصدّي لأزمة كوفيد ـ 19 وأخذُوا على عاتقهم مسؤوليّات إضافيّة في سياقات غير معهودة.

يمكن إشراك تلك الجهات صاحبة المصلحة؛ بهدف تحسين قدرة نظام التّعليم على الصّمود. فالتّشاور والتّواصل مع جميع الجهات الفاعلة في قطاع التّعليم ـ بمن فيهم المُدرّسون والمُتعلّمون والطلّاب والفئات الأشدّ تهميشًا ـ يسهمان بدور رئيس في فعاليّة تنفيذِ الخُطَطِ وتدابير التّصدّي، وتلبية احتياجات جميع المُتعلّمين، وتعزيز قدرتهم وقدرة نظام التّعليم على الصّمود.

تصور جديد للتّعليم وتسريع التّغيير الإيجابيّ في أساليب التّدريس والتّعلّم: في مواجهة إغلاق المؤسّسات التّعليميّة على الصّعيد العالميّ، ووقف التّدريب غير النّظاميّ، ظهرت ابتكارات مثيرة للاهتمام في تدابير التّصدّي من أجل دعم التّعلّم والتّدريس. غير أنّ تدابير التّصدّي سلّطت الضوء أيضًا على فجوات رئيسة، بدءًا بالفجوة الرّقميّة. وفاقد التعلّم المتكبّد؛ بسبب طول مرحلة إغلاق المدارس يعني أنّ العديد من النّواتج التعليميّة مُعرّضة للخطر. ولعددٍ من الأسباب لا يُمكننا أن نعود بالعالم إلى ما كان عليه من قبل[1]. وفي سياق «إعادة البناء مع تعزيز القدرة على الصّمود»، ينبغي أن نكفل إقامة نُظُم تعليم أكثر مرونة وإنصافا وشمولًا للجميع.

لعلّ الجهود الجبّارة الّتي بُذلت في غضون مهلة قصيرة لمواجهة الصّدمات الّتي عصفت بِنُظُم التّعليم تُمثّل تذكرةً لنا بأنّ التّغييرات الّتي كان تنفيذها يُعدّ في السّابق صعبًا، أو مستحيلًا هي تغييرات ثبُت أنّها مُمكنة. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة لإيجاد سُبُل جديدةٍ لمواجهة أزمة التّعلّم، ووضع مجموعة من الحلول المُستدامةِ.

- **التركيز على تدارك فاقد التعلّم ومنع التسرّب المدرسيّ، وخاصّة بالنّسبة إلى الفئات المُهمّشة:** في الوقت الّذي تبني فيه السّلطات التّعليميّة على التجارب الإيجابيّة ـ وتأخذ العبرة من التّجارب السّلبيّة ـ تتلخّص الدّروس المُستمدّة من الأزمة في ثلاث أولويّات:

1. تدارك فاقد التّعلّم.
2. إعادة الطّلّاب المعرّضين لخطر التّسرّب المدرسيّ إلى المدارس.
3. التّركيز على الرّعاية الاجتماعيّة والصّحّة العاطفيّة للطلّاب والمُدرّسين والموظّفين.

- **توفير برامج اكتساب المهارات لزيادة قابليّة التّوظيف:** في التدابير المُتّخذة لمعالجة هذه الأولويّات، ينبغي تخصيص اهتمام كامل أيضًا لضرورة تزويد الشباب والبالغين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. وقد يستلزم ذلك إعادة النَّظَر في كيفيّة تحديد تلك المهارات الرّئيسة،

1- UNESCO, International Commission on the Futures of Education, "Education in a post COVID-19 world: Nine ideas for action", 2020, available at https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000373717/PDF/373717eng.pdf.multi.

سـواء بالنّسـبة إلـى أسـواق العمـل الحاليّـة، أو المسـتقبليّة. ومـن الجوانـب العديـدة الّتـي أبرزتهـا الأزمـة ضـرورة دعـم «العمّـال الأساسـيّين وتحفيزهـم الّذيـن يسـهرون علـى اسـتمراريّة أداءِ النّظـام»[1]، ويوفـرون أهـمّ الاحتياجـات والخدمـات الاجتماعيّـة الأساسـيّة. وهـؤلاء العمّـال الأساسـيّون هـم العاملون فـي مجـال الرّعايـة الصّحّيّـة، ومُقدّمُـو الرّعايـة، والعاملـون فـي صناعـات الأغذيـة الزّراعيّـة وصناعـة الخدمـات، والمُدرّسـون بطبيعـة الحـال. وحصـول هـؤلاء علـى مـا يحتاجونـه مـن دعـم يسـتلزم إعطـاء الأولويّـة إلـى التّعليـم والتّدريـب، وتسـريع إحـداث التغييـر داخـل مجالَـيْ: التّعليـم، والتّدريـب.

• **دعـم مهنـة التّدريـس واسـتعداد المُدرّسـين:** إنّ توفيـر تعليـم منصـف وشـامل للجميـع، داخـل الفصـول الدراسـيّة وخارجهـا، رهيـن باسـتعداد المُدرّسـين والأوسـاط التّعليميّـة علـى نحـوٍ أفضـل وحصولهـم علـى دعـم أفضـلٍ، فـلا يمكـن للتّكنولوجيـا وحدها أن تسـفر عـن نتائـج تعلّـم جيـدة. فتدريـب المُدرّسـين علـى مهـارات تكنولوجيـا المعلومـات والاتصـالات مهـمّ، لكـن الأهـمّ منـه هـو اكتسـابهم مهـارات التّقويـم والمهـارات التّربويّـة اللّازمـة للتّعامـل مـع الطّـلّاب حسـب مسـتواهم، وتنفيـذ المناهـج الدراسـيّة المسـرّعة وإسـتراتيجيّات التعلّـم المُتمايـزة الّتـي يُرجّـح اعتمادهـا عنـد العـودة إلـى المـدارس.

تسـتلزم الحلـول الرّقميّـة وجـود محتـوى ملائـم، ونمـاذج تدريسـيّة مناسـبة، وممارسـات تدريـس فعّالـة، وبيئـة تعلّـم تمكينيّـة. إنّ تطويـر المُدرّسـين وتأهيلهـم المهنـيّ عنصـران أساسـيّان لضمـان حصولهـم علـى مـا يكفـي مـن المُؤهّلات والأجـور والإعـداد. كمـا يُمكـن للحكومـات أن تُعـزّز نُظُم دعم المُدرّسـين والميسـرين والآبـاء والأُمّهـات / مُقدّمـي الرّعايـة في اسـتخدام التكنولوجيـا بنجاحٍ وأمـانٍ لأغـراض التّعلّـم.

• **توسـيع نطـاق تعريـف الحـقّ فـي التّعليـم ليشـمل الحـقّ في الموصوليّـة:** حظـي اسـتخدام التّكنولوجيـا لضمـان اسـتمراريّة التعلّـم باهتمـامٍ كبيـرٍ. وينبغي أن يُرَاعـى فـي تلـك الحلـول الرّقميّـة لتحسـين التّدريـس والتعلّـم الّتـي سـوف

1- الأُمَـم المتّحـدة، «موجـز سياسـاتيّ: عالـم العمـل وكوفيـد - 19»، حزيـران / يونيـو 2020م، مُتـاح علـى العنـوان الشّـبكيّ: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/sg_policy_brief_covid_world_of_work_and_covid-19_june_2020.pdf.

تكتسي الصّبغة المُؤسّسيّة في أعقاب الجائحة أن يكون الإنصاف والشّمول في بؤرة تركيزها، وذلك لضمان استفادة جميع الأطفال منها.

ينبغي للمُدرّسين والطّلّاب الاستفادة من إمكانيّة الوصول المجّانيّ إلى التّكنولوجيّات المفتوحة المصدر؛ لأغراض التّدريس والتعلّم. ولا يمكن توفير تعليم جيّد باستخدام محتوى مُصمّم خارج الحيّز التّربويّ، وخارج العلاقات الإنسانيّة بين المُدرّسين والطّلّاب. كما لا يمكن للتّعليم أن يعتمد على منصّات رقميّة تتحكّم فيها الشّركات الخاصّة[1]. والحكومات مدعوّة إلى دعم الموارد التّعليميّة المفتوحة، وسُبُل الوصول الرّقميّ إليها.

• **إزالة الحواجز الّتي تعترض الموصوليّة:** أسهمت الأزمة في تكوين فهم عميقٍ للفجوة الرّقميّة، وما يتّصل بها من ثغراتٍ على صعيد الإنصاف، وهي حالة تتطلّب اهتمامًا عاجلًا[1].

ويتعيّن على الحكومات والشّركاء في التّنميةِ العمل معًا على إزالة الحواجزِ التّكنولوجيّةِ عن طريق الاستثمار في البِنْية التّحتيّة الرّقميّة، وخفض تكاليف الموصوليّة. وسوف يتطلّب سدّ الفجوة الرّقميّة أيضًا زيادة الاستثمار في إكساب الفئات المُهمّشة مهارات التّعامل مع التكنولوجيا الرّقميّة.

في الوقت نفسه، لن يكون الاعتماد الشّديد على التّكنولوجيا وحدها السّبيل لكفالة التعلّم الفعّال لجميع الأطفال، ولا سيّما أشدّهم تهميشًا. فبالتزامن مع تحسين إمكانات اتّصال الأطفال بالإنترنت، من الضّروريّ وجود دعم قويّ من الوالدين، وزيادة توافر الموادّ التّعليميّة من أجل تحقيق أقصى استفادة من الحلول الرّقميّة[2].

لا ينبغي إغفال استخدام المناهج الّتي تعتمد على التّكنولوجيّات البدائيّة، أو لا تعتمد عليها كلّيًّا في تلبية احتياجات الأشخاص الّذين تكون إمكانات وصولهم إلى التّكنولوجيا

1- World Bank, The COVID-19 Pandemic: Shocks to Education and Policy responses, Washington, DC: World Bank, 2020.

2- Karen Mundy and Susannah Hares, "Equity-Focused Approaches to Learning Loss during COVID-19", Center for Global Development Blog, 16 April .2020, available at https://www.cgdev.org/blog/equity-focused-approaches-learning-loss-during-covid-19.

3- المرجع نفسه.

محدودة. وعمومًا، يتعيّن على البلدان أن تضع خططًا تكفل عدم وجود أطفال أفقر الأسر المعيشيّة مُتخلّفين عن الرّكب[3]. تعزيز البيانات ورصد التّعلّم: تستلزم إدارة أزمة التّعليم رصدًا مستمرًّا للبيانات على مستوى الطالب والمُدرّس والمدرسة. وينبغي لذلك الرّصد أن يستند إلى مزيج بين البيانات ونُظُم التّقويم القائمة، وبين ما يمكن تطويرها من مناهج جديدة مُصمّمة خصّيصًا لذلك السّياق المُحدّد. ولتعزيز القدرة على الصّمود، ينبغي للبيانات أن تساعد على رَصْدِ بيئةِ التّعلّم، وعلى تقويم مُساءلةِ المدرسة. ويُعدّ توافر البياناتَ الجيّدة النّوعيّة في التّوقيت السّليم مَطلبًا أساسيًّا، وهو ما يعني وجود إستراتيجيّة تكامليّة تقلّص إلى أدنى حدّ ممكن من الفجوة الرّقميّة، وتوسّع قدرات المُدرّسين في الممارسات التّربويّة للتّعليم مِنْ بُعْد. وتعتمد قوّة نظام رصْد قطاع التّعليم على قوّة البيانات الّتي يستند إليها، وينبغي بذل الجهود لمساعدة المدارس على إنتاج بيانات جيّدة يمكن أن تستخدمها لفائدتها، وأن تصعّدها بوصفها مدخلات للنّظام ككلّ من أجل إتاحة الرّصد المُستمرّ لنظام التّعليم.

• **تعزيز التّرابط والمرونة عبر مستويات التّعليم وأدواره:** من العناصر المهمّة المُتحكّمة في قدرة نُظُم التّعليم على الصّمود مرونتها، وتعتمد تلك المرونة على التّرابط القويّ بين مستويات التّعليم وأنواعه، والقدرة على تحفيز وسائل بديلة لتقديم خدمات التّعليم. ويتطلّب التّعلّم الهجين الّذي يُوفّر مسارات تعلّم مرنة، وشبه فرديّة للمُتعلّمين مزيجًا من الفلسفات التّربويّة والمناهج، وكذلك تعبئة موارد تربويّة بديلة من المنابر الوطنيّة والدّوليّة.

لكن التّعلّم الهجين يطرح تحدّيات في ما يتعلّق بالاعتراف بالتّعلّم. وبغية حماية النُّظُم المُتكاملة، ينبغي إقامة روابط أقوى بين الهياكل النّظاميّة وغير النّظاميّة، بما في ذلك الاعتراف بالمعارف والمهارات المُكتسبة من خلال جميع أنواع التّعلّم، والتّصديق عليها واعتمادها. وسوف تُتيح تلك الرّوابط القوّة في جعل نُظُم التّعليم أكثر إنصافًا وشمولًا للجميع، وكذلك أكثر فعاليّة في أداء مَهامّها، وأكثر كفاءةً في عمليّاتها واستخدامها للموارد، وأفضل استعدادًا لتلبية احتياجات الأوساط التّعليميّة، والمجتمع ككلّ.

رابعًا - الخلاصة

كانت تداعيات أزمة كوفيد ـ 19 على التّعليم صدمة غير مسبوقة. فقد تسبّبت في رجوع عقارب السّاعة إلى الوراء، في ما يتّصل بتحقيق أهداف التّعليم الدوليّة، وأثّرت بشكلٍ كبيرٍ على الفئات الأشدّ فقرًا، والأشدّ ضعفًا. ومع ذلك، أثبتت أوساط التّعليم قدرتها على الصّمود، وأرسى ذلك الأساس لانتعاش القطاع.

لكن خطر الانزلاق في دوّامة التّدهور لم يتبدّد في ظلّ الدوران في حلقة من التّأثيرات السّلبيّة المُتمثّلة في فاقد التعلّم والاستبعاد. ومع ذلك، فإنّ كلّ دوّامة سلبيّة ناشئة من تأثيرات الظّروف الاجتماعيّة والاقتصاديّة تعطي لمحة عمّا يقابلها من دوّامة إيجابيّة يمكنها أن تحمّلنا إلى مستقبل التّعليم الّذي نطمح إليه: مستقبل يتحقّق فيه تغيير شامل في تقديم خدمات التّعليم، وإطلاق العنان لإمكانات الأفراد، وتحقيق الذّات بشكل جماعيّ، وذلك في جميع مجالات الحياة، من خلال الاستثمار في التّعليم.

هناك زخمٌ غير محدود، وموارد غير مستغلّة يمكننا الاعتماد عليها من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، ليس فقط في خدمات التّعليم الأساسيّة؛ بل على صعيد التّطلّعات الأساسيّة المرتبطة بالتّعليم. وتقع على عاتق الحكومات والمجتمع الدّوليّ مسؤوليّة الوفاء بالمبادئ وتنفيذ الإصلاحات؛ بحيث لا يقتصر الأمر على استعادة الأطفال والشّباب مستقبلهم الموعود؛ بل ويجد جميع أصحاب تلك المصلحة في قطاع التّعليم أدوارهم في تحقيق هذا المستقبل.